"اثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية "

The Impact of Using the Accounting Information Systems to Improve the Quality of the Financial Statements in the Kuwaiti Public Traded Industrial Companies.

إعداد الطالب :

نايف جحيش النصافي

بإشراف الدكتور

هيثم ممدوح العبادي

رسالة ماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الاعمال

جامعة عمان العربية

2012

التفويض

أنا نايف جحيش النصافي أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالة الماجستير للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الأسم : نايف جحيش النصافي

التوقيع :

التاريخ : ٢٠١٣/١١/٢٠

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية " .

وقد أجيزت بتاريخ: ٢٤\١٠\2012

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيـــع
1- أ.د نبيل بشير الحلبي	رئيساً	.....
2- هيثم ممدوح العبادي	عضواً ومشرفاً	.....
3- د. جمعة فلاح حميدات	عضو مشارك	.....

الشكر والتقدير

الحمد لله وحده حمداً يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه، والشكر لله أولاً على ما أنعم به علي من نِعِم كانت خير عون لي في إنجاز هذه الرسالة.....

وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني لإتمام متطلبات أنهاء هذه الرسالة.....

وأخص بالشكر الدكتور هيثم العبادي المشرف على هذه الرسالة على دعمه المتواصل وتقديم العون العلمي والمعنوي لي في سبيل إنجاز هذا العمل....

كما أتقدم بالشكر لإعضاء هيئة التدريس في الجامعة العربية للدراسات العليا على ما أبدوه من تعاون سواء كان من توجيه أو تقديم النصح والمشورى.

الإهداء

إلى من برضاهما أوفق ولغيرهما بعد الله لا أسعى

إلى رمز العطاء .... روح والدي الحبيب رحمه الله

إلى رمز التضحية .... والدتي الغالية

إلى إخوتي وأخواني الأعزاء

إلى زوجتي الصبورة

إلى أولادي الأعزاء

قائمة المحتويات

الشكر والتقدير ..... د

الإهداء..... ه

قائمة المحتويات..... و

قائمة الأشكال..... ط

قائمة الجداول .....ي

ملخص الدراسة باللغة العربية .....ك

ملخص الدراسة باللغة الانجليزية ..... م

الفصل الأول 1

1-1 المقدمة: 2

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها..... 3

3-1 أهمية الدراسة: 4

4-1 فرضيات الدراسة: 5

6-1 التعريفات الإجرائية: 7

7-1 حدود الدراسة ومحدداتها: 9

الفصل الثاني 10

1-2 الإطار النظري للدراسة..... 11

1-1-2 المقدمة 11

2-1-2 تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية 11

1-2-1-2 نظرة تاريخية عن تكنولوجيا المعلومات..... 11

2-2-1-2 مفهوم تكنولوجيا المعلومات:..... 12

3-2-1-2 أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على المنظمات 13

4-2-1-2 مخاطر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات: 15

2-1-2-5 خطوات تقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات: 15
2-1-3 تعريف وشروط النظام بشكل عام 17
2-1-4 أثر استخدام الحاسب على تخزين البيانات المحاسبية: 17
2-1-5 أنواع البرمجيات:..... 19
2-1-6 تعريف نظام المعلومات المحاسبي: 21
2-1-6-1 مفهوم نظام المعلومات المحاسبي: 22
2-1-6-2 أهمية نظام المعلومات المحاسبي:..... 23
2-1-6-3 خصائص نظام المعلومات المحاسبي:..... 24
2-1-6-4 وظائف نظم المعلومات المحاسبية: 24
2-1-6-6 مكونات نظام المعلومات المحاسبي 27
2-1-6-7 مراحل المعالجة الآلية للبيانات: 28
2-1-7 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :..... 31
2-1-8 جودة القوائم المالية..... 32
2-1-8-1 ماهية القوائم المالية :..... 33
2-1-8-2 أهداف القوائم المالية: 33
2-1-8-3 المسئولية عن إعداد القوائم المالية:..... 35
2-1-8-4 مفهوم الجودة فى التقارير المالية: 36
2-2 الدراسات السابقة 37
2-2-1 الدراسات باللغة العربية: 37
2-2-2 الدراسات باللغة الانجليزية: 42
2-2-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة 47
الفصل الثالث الطريقة والإجراءات 48
3-1 منهجية الدراسة :..... 49
3-2 مجتمع وعينة الدراسة :..... 49

1-3-3 صدق وثبات أداة الدراسة 56
1-1-3-3 الصدق الظاهري 56
4-3 تصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية..... 57
الفصل الرابع..... 59
1-4 وصف إتجاهات عينة الدراسة 60
2-4 اختبار الفرضيات..... 71
الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات..... 78
1-5 مقدمة..... 79
2-5 النتائج..... 79
3-6 التوصيات 83
المراجع :..... 85
المراجع باللغة العربية :..... 85
المراجع باللغة الانجليزية :..... 91
الملاحق 93

قائمة الأشكال

أسم الشكل	الصفحة
إنموذج الدراسة	8

قائمة الجداول

أسم الجدول	الصفحة
جدول رقم (1) عينة الدراسة	64
جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	65
جدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة حسب العمر	66
جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	67
جدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة	68
جدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي	69
جدول رقم (7) نتائج اختبار معامل كرونباخ ألفا	72
الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات ادخال البيانات المحاسبية	76
الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمعالجة البيانات المحاسبية	79
الجدول (10) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة حول مخرجات نظام المعلومات المحاسبي	81
الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لخاصية الملاءمة	83
الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لخاصية الموثوقية	85
جدول رقم (13) نتائج اختبار الإنحدار البسيط لإدخال البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية	88
جدول رقم (14) نتائج اختبار الإنحدار البسيط لمعالجة البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.	89
جدول رقم (15) نتائج اختبار الإنحدار البسيط لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.	90
جدول رقم (16) نتائج تحليل التباين لاختبارإذا كان هنالك فروق ذات دلالة احصائية لأثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى للمتغيرات الديموغرافية للمدققين الداخليين والمراقبين ومحللو النظم	92

ملخص الدراسة باللغة العربية

"اثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية"

إعداد الطالب : نايف جحيش النصافي

بإشراف الدكتور : هيثم ممدوح العبادي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية، ولتحقيق هذه الغاية تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في دراسة أثر متغيراتها المستقلة (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، التقرير عن المعلومات المحاسبية) على المتغير التابع (جودة القوائم المالية)، من خلال إستبانة تم تطويرها لهذه الغاية. اشتملت وحدة المعاينة (مكونه من المدققين الداخليين والمراقبين ومحللي النظم في الشركات الصناعية الكويتية) على 150 فرداً تم توزيع الإستبانة عليهم ، والتي تم اختيارها من مجتمع مكون من 29 شركة صناعية في دولة الكويت. تم إسترداد 142 إستبانة ، استبعدت 7 منها ليصبح مجموع الاستبانات التي أخضعت للتحليل الاحصائي مساوياً 135 استبانة.

لقياس متغيرات الدراسة تم إخضاع البيانات التي تم الحصول عليها إلى حزمة الإختبارات التي يشتمل عليها برنامج التحليل الإحصائي SPSS، حيث استخدمت التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد العينة، في حين تم إستخدام الإنحدار البسيط لإختبار فروض الدراسة ، حيث توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها

1- وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدخال البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

2- وجـود أثـر ذي دلالـة إحصـائية لمعالجـة البيانـات المحاسـبية عـلى جـودة القـوائم الماليـة في الشركات الصناعية الكويتية.

3- وجـود أثـر ذي دلالـة إحصـائية للتقريـر عـن المعلومـات المحاسـبية وجـودة القـوائم الماليـة في الشركات الصناعية الكويتية.

تمت صياغة عدد من التوصيات أهمها :

1- ضرورة تبنـي نظـم المعلومـات المحاسـبية في الأنشـطة التشـغيلية والتكاليفيـة بالإضـافة إلى اسـتخدامها لغايـات تنفيـذ العمـل المحاسـبي في الشركات الصـناعية الكويتيـة، نظـراً لقـدرتها عـلى معالجـة وحفـظ كـم هائـل من المعلومات، التي يمكن الاعتماد عليها لبناء قرارات يمتثل مضمونها لتحقيق أهداف الشركة ككل.

2- العمـل عـلى تـدريب مسـتخدمي نظـم المعلومـات المحاسـبية المسـتخدمة في الشركات الصـناعية الكويتيـة ، بحيـث يـتم تعـريفهم بجميـع إمكانـات النظـام لزيـادة المنفعـة المتوخـاه منـه ، وخاصـة إن اسـتخدامه يشـير إلى التضـحية بمـوارد اقتصـاديه كالنقـد والمـوارد البشرـية التـي كانـت موجـوده في ظـل إسـتخدام الأنظمـة اليدوية. مما يعني ضرورة زيادة الاهتمام بآلية تطوير وتنفيذ هذه النظم.

3- ضرورة مواكبـة التطـورات العديـدة والمسـتمرة التـي تحـدث في بيئـة الأعـمال الحديثـة، لتعـديل عمـل النظـام إسـتناداً إليهـا لضـمان توصـيل معلومـات تمتـاز بواقعيتهـا وملاءمتهـا إلى صـناع القـرارات في الشرـكات الصـناعية الكويتيـة. حيـث يمكـن عقـد دورات التعلـيم المسـتمر ودورات الكفـاءة المهنيـة، في سـبيل الإطـلاع على كافة المستجدات والتطورات التي تحصل في كل مجال المهنة.

Abstract

The Impact of Using the Accounting Information Systems to Improve the Quality of the Financial Statements in the Kuwaiti Public Traded Industrial Companies.

Prepared By : Naef Al Nasafi

Supervised By : Dr. Haitham Al-Abbadi

This study aimed to explore the Impact of using the Accounting Information Systems to improve the quality of the financial statements in the Industrial Companies of Kuwait. To realize the researched goals , A questionnaire was developed to measure the impact of the independent variables (Inputs,& processing, & outputs) on the dependent one (Financial Statement Quality) by adopting the descriptive and analytical approach to set out the relevant results and recommendations. The questionnaire was distributed to 150 individuals, whom they represented the sampling unit (Internal Auditors, Financial Controllers, System Analyst) of 10 industrial companies that was randomized from a population of 29 Companies in the state of Kuwait . 142 questionnaires were returned , 7 were disregarded , 135 were subjected to the statistical analysis.

To measure the study variables , The collected data were booked at the SPSS program, where the necessarily tests were employed.

The frequencies and the percentage rates were used to test the sample specifications, the simple regression was used to test the validity of the proposed hypothesis. A set of results were found among of which are:

1) There is a significant statistical correlation between the inputs of the financial data and the quality of the financial statements.

2) There is a significant statistical correlation between processing the financial data and the quality of the financial statements.

3) There is a significant statistical correlation between the outputs of the financial data and the quality of the financial statements.

Several Recommendations were introduced

1- The necessity to expand the usage of the Accounting information systems to include the operational and cost functions in the Kuwaiti Industrial Companies, due to its ability to process and save enormous reliable and relevant data, that forms the foundation of constructing a feasible decisions .

2- To enrich the users knowledge which what so called the Accounting Information systems in the Kuwaiti Industrial Companies. Such goal can be approached by introducing the system features to the users to increase the foreseeable advantages .

3- The necessity of tracing the various and continuous developments arising from the business environment to adjust the system accordingly, to ensure delivering a real and suitable information to the decision makers in the Kuwaiti Industrial Companies. Therefore a continuous training and professional seminars are required to be aligned with the newly arising issues within the field .

الفصل الأول

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها

3-1 أهمية الدراسة

4-1 فرضيات الدراسة

5-1 أنموذج الدراسة

6-1 التعريفات الإجرائية

7-1 حدود الدراسة

1-1 المقدمة:

تتجه منظمات الأعمال في دولة الكويت إلى توظيف كل السبل والوسائل المتاحه لمواجهة التقلبات التي تفرزها البيئه التي تتعايش معها ، وذلك رغبة منها في مواكبة التطورات المختلفه التي تحافظ على استمراريتها. و في ظل اتساع وتيرة التطور الاقتصادي الذي تشهده الدول المتقدمة ، والمقرون برغبة اقتصاديات دول العالم الثالث في تدويل أعمالها ، تتجه منظمات الاعمال بشكل عام في دولة الكويت إلى تذليل الصعوبات التي تحول دون تحقيق الكفاءه والفاعلية أمام مستخدمي القوائم المالية ، وخاصة بعد أزمة سوق المناخ الكويتي للأوراق المالية عام 1982 . اذ سُنت القوانين والتشريعات التي تؤكد على ضرورة إثراء القوائم المالية المنشورة من خلال ما يتم الإفصاح عنه من معلومات تساعد مستخدم القوائم المالية في تقييم استثماراته بطريقة تضمن له تقليل المخاطر المحتملة إلى الحد الأدنى الممكن.

ولعل من أهم الوسائل التي تقوم الشركات الصناعية الكويتية باستخدامها بغية مواكبة الإفرازات المتقلبة للمحيط الخارجي والداخلي ما يعرف بأنظمة المعلومات المحاسبية ، التي أصبحت تعتبر جزءاً لا يتجزأ من النظام الكلي لمنظمة الاعمال، لا سيما تلك الصناعية منها نظراً لتشعب وتعقد الأعمال . اذ تهدف الى توفير قاعدة بيانات تستطيع الإدارات المختلفه أن تستقي منها المعلومات اللازمة لبناء القرارات الآنية والمستقبلية التي تمتثل بمجملها إلى الهدف الكلي لمنظمة الأعمال .

وعليه فإن نظام المعلومات المحاسبي يشكل مجموعة من المبادئ والأساليب ، التي يتم بموجبها تجميع البيانات الداخلية والخارجية عن المعاملات الاقتصادية من قبل مستخدم النظام . وذلك من واقع المستندات والبيانات التقديرية ، لئتم معالجتها بعد أن يتم قيدها في النظام المحاسبي وفقاً لقواعد وأصول محدده . بهدف استرجاعها عند الحاجه إليها على شكل معلومات مالية ، تصورها التقارير المالية الخارجية المنشوره ، والتي يحتكم إنتاجها الى المعايير المحاسبية والقوانين المعمول بها. في حين يمتثل إنتاج التقارير المالية الداخلية الى متطلبات إدارات الشركات الصناعية.

وبناءً على ما تقدم ، فإن توافر الحد الأدنى من الاطلاع والمعرفة بكيفية استخدام نظام المعلومات المحاسبي ، وذلك لضمان إدخال بيانات سليمة يحتكم مدخلها إلى المعايير المحاسبية والقوانين المعمول بها . كما أن وجود فريق تدقيق على دراية ومعرفة بأنظمة المعلومات المحاسبية ، من شأنه أن يلعب دوراً لا يستهان به خاصة في مجال إكتشاف وتعديل المعلومات التي لا يمتثل إدخالها إلى القواعد الرقابية ، والأصول المعمول بها لضمان التقرير عن معلومات مالية، يمتثل مضمونها للواقع الفعلي للمهام والأنشطة التي يتم إنجازها في الشركات الصناعية الكويتية، وفي نفس الوقت تعتبر معلومة ملائمة لمستخدميها من حيث مقدرتهم في الأعتماد عليها لبناء قرارات عقلانية كل حسب مجاله. وعليه فإن هذه الدراسة تأتي لمعرفة أثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية . وذلك من خلال دراسة مكونات نظام المعلومات المحاسبي المتمثل في مرحلة المدخلات، والمعالجة ، والمخرجات، وأثرها على تحسين جودة القوائم المالية .

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها

اتجهت الشركات الصناعية الكويتية إلى تبني آليات تضمن لها تحديث أنظمتها الإلكترونية حسبما يملية المحيط الخارجي الذي تتعايش معه ، وذلك بهدف توفير معلومات بسرعة وكفاءة وفاعلية ، مما أدى الى تسارع هذه الشركات للإفاده من تطور التقنيات المستمدة من التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات لتسهيل تنفيذ العمليات المحاسبية. لعل إستخدام نظم المعلومات المحاسبية أصبح حاجه ملحه ، نظراً لإمكانية تخزين كم هائل من المعلومات، حيث يمكن إستخدامه كقاعدة بيانات تستند إليها إدارات الشركات الصناعية لبناء قراراتها المختلفة . إلا ان المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية قد ترافقها مخاطر كثيرة وخاصة كونها غير مرئية مثل حذف أو تعديل غير مرغوب فيه للبيانات المحاسبية، الأمر الذي يؤدي إلى تحوير واقعية ما يتم التقرير عنه في القوائم المالية ، وبالتالي التقرير عن معلومات تخل ببناء قرارات سليمة. كما أن جزءًا من مدخلات هذه الأنظمة ، قد لا يخضع إلى المقاييس الجيدة والصحيحة مثل التوجيه الخطأ للحسابات وما يتخلله من تلاعب رقمي لمضمون ما تصوره القوائم المالية المنشوره. لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على الأثر الذي من الممكن أن تحدثه نظم المعلومات المحاسبية في حال استخدامها لتحسين جودة ما يتم نشره من قوائم مالية في الشركات الصناعية

وعليه، فإن الغرض من هذه الدراسة يتمثل في التعرف على أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية . ولتحقيق ذلك ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية :

السؤال الأول : هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدخال البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية ؟

السؤال الثاني : هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعالجة البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية؟

السؤال الثالث : هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية ؟

السؤال الرابع : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية للمدققين الداخليين والمراقبين ومحللي النظم (الجنس، العمر، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي)؟

3-1 أهمية الدراسة :

تتمثل اهمية الدراسة من الناحية النظرية قيما يلي :

1- تناولها لموضوع نظم المعلومات المحاسبية ، التي أصبحت محل اهتمام شريحه كبيره من المستثمرين والشركات العامله ضمن مظلة الاقتصاد، نظراً لأهمية توافر معلومات تتمتع بالسلامة والموثوقية لمتخذ القرار ، خاصة في ظل التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،حيث احتلت نظم المعلومات المحاسبية موقعاً لا يستهان به في دنيا الأعمال بسبب مقدرتها على حفظ ومعالجة كم هائل من المعلومات التي تساهم في تقليل حالات عدم التأكد لمتخذ القرار.

2- تناولها للمراحل التي تمر بها البيانات المالية لتحويلها إلى معلومات ذات قيمة وفائدة لمتخذ القرار. إذ إنه ومن خلال تناولنا لهذه المراحل نستطيع إلقاء الضوء على العوامل التي قد تساهم في تحسين جودة ما يتم نشره من معلومات مالية ، وخاصة في ظل الأزمة التي يعانيها سوق الأوراق المالية في الكويت وما ترتب عليها من خسائر جعلتها الأولى خليجياً ، الأمر الذي ساعد على إرتقائها إلى مركز يعتبر غاية في الأهمية على اعتبارها مصدراً موثوقاً لبناء القرارات الاستثمارية.

3- تتبلور أهمية الدراسة من الناحية العملية في القطاع الصناعي الكويتي الذي تم اختياره كمجتمع لعينة الدراسة . حيث تتجلى هذه الأهمية في مدى مساهمة هذا القطاع في تنفيذ خطط التنمية والتقدم للدولة ككل ، من خلال توجهه نحو تدويل أعماله ، لذا فإن الحاجه الى إثراء وزيادة إدراك المتعاملين في هذا القطاع بمفاهيم من شأنها إحكام الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية من خلال التعرف على أثر المراحل التي تمر بها البيانات المالية لتحويلها الى معلومات مفيده تفي باحتياجات المستخدم النهائي ، وفرض وإحكام السيطره على ما يتم تنفيذه من أنشطه مما يؤدي الى زيادة فاعليتها.

4-1 فرضيات الدراسة :

تمت صياغة فرضيات الدراسة وفقاً لاسئلة مشكلتها كالآتي :

H01 : الفرضية الأولى :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =0.05) لإدخال البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

H02 : الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =0.05) لمعالجة البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

H03 : الفرضية الثالثة :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =0.05) لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية .

H04 : الفرضية الرابعة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة (α =0.05) في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية للمدققين الداخليين والمراقبين ومحللي النظم (الجنس، العمر، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي).

1-5 أنموذج الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة والمراجعة الادبية للمواضيع ذات العلاقة ، قام الباحث بتطوير نموذج الدراسة الذي يمثله الشكل رقم (1) :

الشكل رقم (1)، أنموذج الدراسة

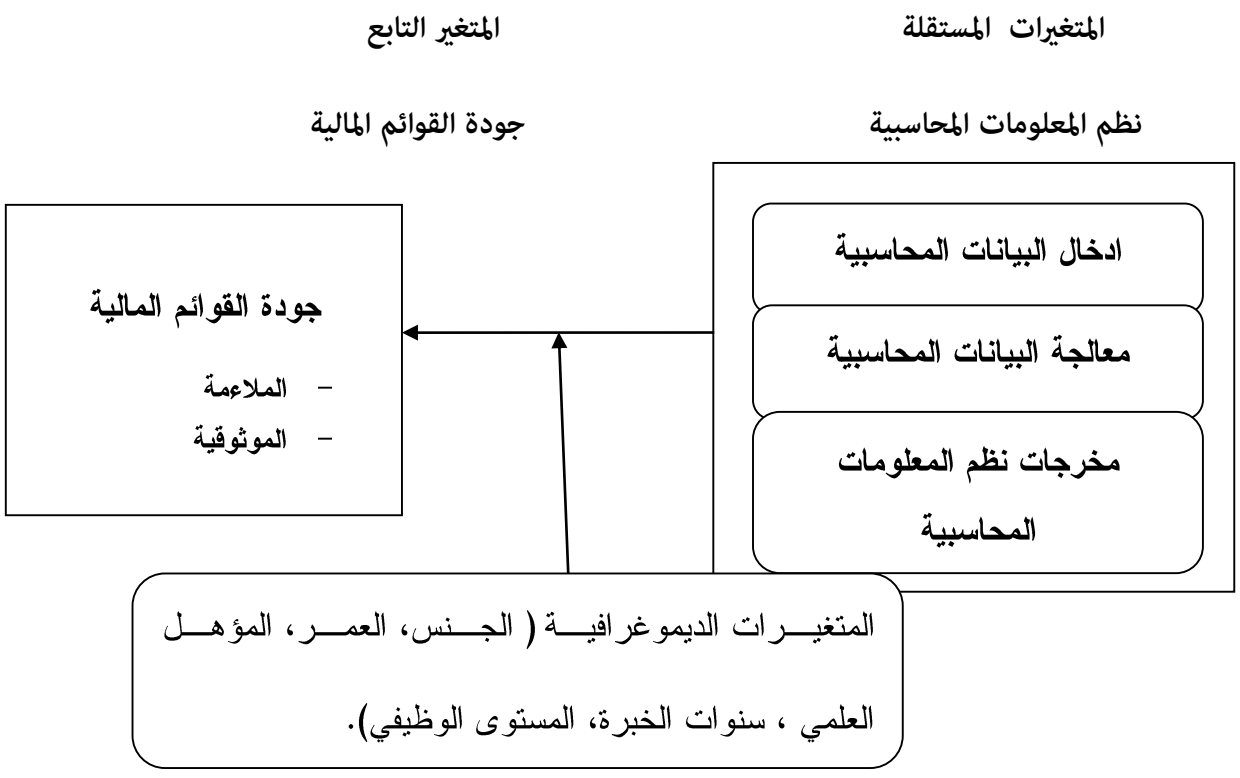

أنموذج من تصميم الباحث ،

بالاستناد إلى الدراسة السابقة (ميده ، ابراهيم ،2009 : ص 534)

6-1 التعريفات الإجرائية :

جودة القوائم المالية (Financial Statements Quality):

يقصد بها امتثال بنود ما تصوره القوائم المالية إلى معيار الجودة الذي يمثله في هذا الإطار ما تتمتع به نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في الشركات الصناعية الكويتية من خصائص نوعية تحتكم إلى مجموعة من المقاييس والمعايير تجعل المعلومات المنتجة ذات فائدة من خلال نقلها إلى محتوى إخباري يمتثل لحاجات ورغبات مستخدمي القوائم المالية للشركات الصناعية الكويتية.

جودة المعلومات المحاسبية (Accounting Information Quality)

وفقاً للإصدار الاخير من المعايير المحاسبية ، فإن الملاءمة والموثوقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لإتخاذ القرار . وإن الخاصتين اللتين تفرزان المعلومات الأكثر فائدة عن تلك الأقل هما الملاءمة والمصداقية ، لذا فإن جودة القوائم المالية للشركات الصناعية سيتم قياسها وفقاً لمدى تحقق هاتين الخاصيتين .

الملاءمة (Relevance):

يشير هذا المفهوم الى مدى امتثال المعلومات المالية التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية للشركات الصناعية الكويتية إلى متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية ، و تخفيض حالات عدم التأكد عند اتخاذ القرارات .

الموثوقية (Reliability) :

تشير الموثوقية للقوائم المالية للشركات الصناعية الكويتية الى الحرص على اكتساب ثقة المستخدم النهائي لها ، من خلال ما تنقله هذه القوائم من محتوى إخباري مالي يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات المختلفة ، نظراً لما تحتويه من معلومات مالية تمتاز بموثوقية إعدادها واحتكامها الى المعايير المحاسبية والتشريعات والقوانين المعمول بها.

نظام المعلومات المحاسبية (Accounting Information System):

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد مكونات التنظيم الإداري للشركات الصناعية الكويتية ، والذي يختص بجمع، وتبويب، ومعالجة، وتحليل ، وتوصيل المعلومات المالية والكمية عن المعاملات الاقتصادية للشركات الصناعية الكويتية إلى الأطراف الداخلية والخارجية لاتخاذ القرارات .

المدخلات (Inputs):

تمثل هذه المرحلة في نظام المعلومات المحاسبي للشركات الصناعية الكويتية ، مجموعة البيانات التي يتم الحصول عليها من الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث المالية (المستندات) والبيانات التقديرية للشركة ، والتي يتم إعدادها عن طريق عناصر النظام الأخرى والبيانات الكمية والاقتصادية في الشركة .

المعالجة :(Processing)

تمثل هذه المرحلة في نظام المعلومات المحاسبي للشركات الصناعية الكويتية ، عمليات التجميع والتبويب والتلخيص التي تجرى على المدخلات (البيانات) في الدفاتر والسجلات المحاسبية للشركات الصناعية الكويتية ، وذلك وفقاً للمبادئ والمفاهيم والقواعد المحاسبية المعمول بها في دولة الكويت ، إضافة إلى استخدام الأساليب المختلفة (كالنسب المئوية) في تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والأرباح ، و بحوث العمليات (المصفوفات)، و الخرائط الإحصائية للرقابة على التكاليف وغيرها .

المخرجات: (Outputs)

تمثل هذه المرحلة في نظام المعلومات المحاسبي ، النتائج التي تم التوصل إليها بعد إجراء عمليات التشغيلية على البيانات المحاسبية المدخلة، ليتم عرضها على شكل تقارير وقوائم مالية تفي بإحتياجات مستخدم القوام المالية للشركات الصناعية الكويتية .

1-7 حدود الدراسة ومحدداتها :

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي :

1- الحدود المكانية : تتمثل في الشركات الصناعية الكويتية والتي تم اختيارها لتمثل مجتمع الدراسة . حيث تتمثل المحددات في ضرورة البحث عن معرفين في الشركات الصناعية التي تمثل عينة الدراسة لتسهيل مهمته.

2- الحدود البشرية : يمثلها المدراء الماليون ، و روؤساء أقسام المالية ، والمحاسبون في الشركات الصناعية. حيث تتمثل المحددات في إفراد وحدة المعاينة الذين من الممكن أن لا يكون لديهم الإلمام الكافي عن موضوع الدراسة " أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية ". فضلاً عن الصعوبة التي من الممكن أن يواجهها الباحث والمتمثله في مدى استعداد عينة الدراسة للتجاوب مع الباحث بصورة جدية لملئ الاستبانات الموزعة.

3- الحدود الزمنية : تنحصر الدراسة في البيانات المحصلة خلال النصف الأول من عام 2012.

4- الحدود العلمية : وتمثلها النقاط التالية :

- اختيار الباحث لعينة عشوائية من الشركات الصناعية المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي دون غيرها.

- جميع الشركات المختاره ضمن عينة الدراسة تندرج تحت القطاع الصناعي الكويتي.

الفصل الثاني

2-1 الإطار النظري للدراسة

2-2 الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عنها

1-2 الإطار النظري للدراسة

1-1-2 المقدمة

يشهد تبني تكنولوجيا المعلومات من قبل المنظمات نمواً متسارعاً، ساعدها في تبني تقنيات مختلفة لأتمتة كافة أوجه النشاط لديها ، مما أدى إلى تغيير إجراءات العمل الأساسية. ويساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات الأفراد والشركات المختلفة في الحصول على معلومات تدعم استمراريتها من خلال إضفاء صبغة الدقة والسرعه على ما يتم تزويده من معلومات لشريحة المتعاملين لديها . ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد تقنيات تكتولوجيا المعلومات ، إذ يساعد على تسريع العمليات وزيادة المعرفة المحاسبية ورفع كفاءتهما من حيث الدقة والسرعة في قياسها ومعالجتها وتوصيلها إلى مستخدمي القوائم المالية بصورة تمتثل إلى إحتياجاتهم وتطلعاتهم من خلال إحتوائها على صفات نوعية ترتقي بها الى مستوى الجودة المطلوبة. لذا يمكن القول بأن النظام المحاسبي يعمل على إرساء القواعد والإجراءات اللازمة لضمان انسياب الأعمال بسهولة ويسر وبطريقة تضمن المحافظة على حقوق المستثمرين من خلال تزويدهم بقوائم مالية صادقة في تمثيلها وملائمة لاحتياجاتهم.

2-1-2 تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية

1-2-1-2 نظرة تاريخية عن تكنولوجيا المعلومات

يعتبر مصطلح تكنولوجيا المعلومات Information Technology حديثاً نسبياً . إذ يرتبط هذا المصطلح إرتباطاً وثيقاً بالمعلومات والاتصالات والحواسيب التي سبقت التكنولوجيا بمفهومها الحديث. لقد مرت تكنولوجيا المعلومات بمراحل تاريخية تمثلت في الآتي : (الدلاهمة، 2008، ص 22)

1- مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الأولى:

وهي المرحلة التي شهدت اختراع الكتابة ومعرفة الإنسان لها . حيث كان ظهور الكتابة السبب الرئيسي وراء إنهاء التواصل عن طريق المعلومات الشفوية التي تنتهي بوفاة الإنسان أو ضعف قدراته الذهنية.

2- مرحلة ثورة المعلومات أوالاتصالات الثانية:

وهي الفترة التي ظهرت خلالها الطباعة بأنواعها المختلفة ، حيث ساعد تطورها على انتشار المعلومات من خلال ما يتم نشره من مطبوعات .

3- ثورة المعلومات والاتصالات الثالثة:

هي الفترة التي ظهر خلالها مختلف أنواع مصادر المعلومات المتمثله في الإجهزه المرئية والمسموعه كالهاتف والراديو والتلفاز والأقراص والأشرطة الصوتية واللاسلكي إلى جانب المصادر المطبوعة الورقية. لقد سهلت هذه المصادر عملية نقل المعلومات كما عملت على زيادة حركة الاتصالات.

4- ثورة المعلومات والاتصالات الرابعة:

وهي الفترة التي رافقها ظهور الحواسيب بأشكالها المختلفة ، حيث أصبحت المعلومات تنتقل عبر وسائط مختلفة مرتبطة بالحواسيب.

5- ثورة المعلومات والاتصالات الخامسة:

شهدت هذه المرحلة تداخلاً ما بين تكنولوجيا الحواسيب المتطورة وتكنولوجيا الإتصالات، مما أدى إلى تبادل المعلومات بسرعات هائلة من أماكن جغرافيه متباعده لإرتباطها بشبكات معلومات ضخمه مثل الإنترنت.

2-1-2-2 مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

يشير مصطلح تكنولوجيا المعلومات إلى تكنولوجيا الآلة التي تستخدم المعلومات وهو ما يعرف حالياً بنظام المعلومات . حيث يشير نظام المعلومات إلى تلك الأجهزة والبرمجيات وشبكات الإتصال التي يستخدمها الإنسان لجمع البيانات . كما تهدف هذه الأنظمة إلى تزويد المستخدمين بالبيانات المفيدة (Jessup & Valacich, 2003, P46). فمن الأمثلة على نظام المعلومات ، استخدام البرمجيات المتخصصة على الآلة الميكانيكية المدارة بالحاسب المستخدمة لإنتاج الاسطوانات (الديسكات) المضغوطة. وعليه يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات على أنها "كل ما استخدمه الإنسان في معالجة البيانات من حيث الإنتاج والاسترجاع بالطرق الآلية" (محمد، 2007، ص 310).

وتعرفها منظمة (UNESCO) بأنها "مجموعة المعرفة العلمية والتكنولوجية والهندسية والأساليب الإدارية المستخدمة في تناول ومعالجة المعلومات وتطبيقاتها" (الرويلي، 2004، ص34). وعليه يمكن تلخيص التعاريف السابقة بما يلي :

1. تركز تكنولوجيا المعلومات على إستخدام تقنيات وبرمجيات الحاسب الآلي في تجميع ومعالجة البيانات.
2. يتخلل تطبيق تكنولوجيا المعلومات عدة مراحل، تبدأ بالحصول على البيانات المتعلقة بالعمليات الإقصادية ، وتمر بعمليات المعالجة التي تتضمن (التنظيم، والتبويب، والتخزين والترميز والتحليل) ، وتنتهي بإرسال نتائج عملية المعالجة إلى الجهات المعنية .
3. لضمان الحصول على المنفعه المرجوه ، لابد من توفير مخرجات أنظمة المعلومات في الوقت والشكل الملائم لمستخدميها .
4. إن مخرجات تكنولوجيا المعلومات تتمثل في ظهور البرمجيات المتطوره ، مثل (النظم الخبيرة، والذكاء الاصطناعي، وقواعد البيانات، وأتمتة المكاتب، والإنترنت، والبريد الإلكتروني، وتكنولوجيا الاتصالات البعيدة Telecommunication).

3-2-1-2 أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على المنظمات

يظهر أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على المنظمات من خلال الإستراتيجيات الوظيفية التالية : (مبارك، 2004، ص 73-76):

أ. أثر تكنولوجيا المعلومات على إستراتيجية الإنتاج: لقد ساعدت نظم التصميم الهندسية ، ونظم الرقابة وإدارة المخزون والمشتريات ، ونظم التصنيع الآلي على تنفيذ الإستراتيجيات المتعلقة بحجم وجودة الإنتاج المطلوب ، كما ساهمت في مقابلة احتياجات المستهلك.

ب. أثر تكنولوجيا المعلومات على الاستراتيجية المالية : لقد ساعدت تكتولوجيا المعلومات على تسهيل عمليات التمويل المختلفة ، كما ساهمت في زيادة حسن استخدامها والسيطره عليها بكفاءة وفاعلية عاليه نظراً للتقنيات المتوافره في مراقبة التدفقات النقدية الداخله والخارجة .

ومن ناحية أخرى فقد ساهمت تكنواوجيا المعلومات في تخفيض التكاليف بأنواعها (الثابتة والمتغيرة) المترتبة على العمليات الانتاجية المختلفة ، وذلك من خلال تقييم الأداء وتحديد السيولة والربحية والمديونية ، مما أدى إلى ترشيد الإنفاق وزيادة الأرباح .

ج. أثر تكنولوجيا المعلومات على الإستراتيجية التسويقية: لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات في تسهيل الحصول على المعلومات اللازمة لإجراء بحوث التسويق والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين عملية تقييم السوق وتطوير السلع والخدمات بما يقابل تطلعات المستهلك النهائي . كما أسهمت في تقصير طول القناة التسويقية، وتقليل التكاليف، وسهولة متابعة حجم المخزون.

د. أثر تكنولوجيا المعلومات على استراتيجية الموارد البشرية : لقد ساهم استخدام تكنولوجيا في إيجاد تقنيات حديثة لتدريب الموظفين ، مما أدى إلى تحسين مسارهم الوظيفي بما يتفق و زيادة كفاءة وفاعلية الإنتاج . ومن ناحية أخرى فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات ساهم وبشكل ملحوظ في تحسين ظروف العمل وتقوية عمليات الاتصال والحفز والدافعية لدى الأفراد، وذلك عن طريق إغناء الوظائف وتوسيعها، وبالتالي بناء قاعدة معلوماتية للموارد البشرية.

هـ. أثر تكنولوجيا المعلومات على استراتيجية البحث والتطوير: ساهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تسهيل الحصول على المعلومات اللازمة لهندسة المنتجات والخدمات المقدمة وذلك بما يتسق ورغبات المستهلك النهائي ، مما أدى إلى إثراء العاملين بمعلومات جديدة ساهمت في رفع كفاءة العمليات الإنتاجية وذلك من خلال تحديد العمليات التي لا تضيف قيمة للمنتج ليتم تعديلها أو إلغاؤها. لذا يمكن القول بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات ساهم بطريقة أو بأخرى في تحسين المنتجات الحالية وتطوير منتجات جديده ، الأمر الذي ساهم في تدعيم الموقف المالي والتنافسي للشركات العاملة وذلك من خلال تحسين العمليات الإنتاجية على مستوى المنظمة .

ويرى الباحث بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات لا يقتصر على استخدام الأجهزة الحديثة فقط، بل يمتد إلى إيجاد الأفكار الجديدة القابلة للتطبيق التي يمكن أن تسهم في تطوير العمليات الإدارية المختلفة، وبالتالي فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات

يمكــن أن يلعــب دورًا مهــمًا في إبــراز الملكــات الإبداعيــة لــدى الأفــراد لا بــل ويعمــل عــلى تعزيزهــا، عــلى اعتبــار أن هــذه التكنولوجيــا ســتوفر لهــؤلاء الأفــراد كــل مــا يحتاجونــه مــن الوســائل والأدوات والإمكانــات اللازمــة لتجربــة وتطبيــق أفكــارهم عــلى أرض الواقــع، وبمــا يخــدم فــرض الســيطرة عــلى عمليــات إدخــال ومعالجــة البيانــات المحاســبية للخــروج بنتــائج يمتثــل مضــمونها إلى تطلعــات مستخدميها.

2-1-2-4 مخاطر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات:

تتمثل مخاطر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في: (جمعة وخليل،2002، ص275)

1- عدم توفر إجراءات أمنية تمنع الوصول غير الملائم والمشروع للمعلومات مثل إختراق الأنظمة.

2- التعــرض إلى ظــروف بيئيــة لايمكــن الســيطره عليهــا أو التنبــؤ بهــا مثــل إرتفــاع درجــة الحــرارة للنظــام ، أو تعرضه إلى الماء ،أو إحتراقه ، أو تلفه نتجية للكوارث الطبيعية الأخرى.

3- نقص في إجراءات السلامة وخطط الطوارئ وغياب إجراءات المساندة والدعم الكافية.

4- عدم كفاية التشفير.

أما بالنسبة لمخاطر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات فتتمثل في الآتي:

1- حدوث تغيرات غير منسقة أو موثقه في البرامج .

2- عدم كفاية ضوابط الإدخال والمعالجة والإخراج المصممة بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

3- عدم كفاية إجراءات تامين أمن البرمجيات المتصلة بأمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

2-1-2-5 خطوات تقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات:

يمكــن تلخــيص خطــوات تقيــيم مخــاطر تكنولوجيــا المعلومــات في ســت خطــوات متسلســلة، تؤخــذ بعــين الاعتبــار عنــد تحديــد وتقيــيم المخــاطر لــلإدارات المختلفــه في مــنظمات الأعــمال وهــي عــلى النحــو الآتي: (الحسبان ، 2008 : ص 242).

1) تحديد أصول المعلومات: ويقصد بها تحديد الأصول المهمة لكل دائرة من دوائر الشركة. حيث تشتمل هذه الأصول على قطع الحاسوب، والبرامج، والأنظمة، والخدمات المتعلقة بها، وكذلك التكنولوجيا المتعلقة بها.

2) تجميع ووضع أولويات لتلك الأصول: ويقصد بها ترتيب الأصول حسب أهميتها وذلك بعد الإنتهاء من تحديدها في النقطة الأولى .

3) تحديد المخاطر: ويقصد بها تحديد التهديدات التي من المحتمل أن تتعرض لها الأصول في الدوائر المختلفة .

4) وضع سلم أولويات للمخاطر حسب أهميتها: في هذه المرحلة يتم ترتيب المخاطر حسب حساسيتها على شكل خطوات متسلسلة يسهل عملية التعامل معها. حيث يتم وضع المخاطر الحساسة في أعلى سلم الأولويات، لتعطي فكرة للدوائر المختلفه عن الأحداث المهمة التي من المحتمل أن تقع في المستقبل ، لذلك فهي تعطي الدائرة الوقت الكافي لوضع الخطط اللازمة للتصدي لها قبل وقوعها .

5) وضع قائمة تحتوي على المخاطر: في هذه المرحلة يقوم الفريق المكلف بتحديد المخاطر وذلك من خلال وضع بيان وتوضيحات وإرشادات لها.

6) الرجوع إلى المخاطر حسب الأصول الحساسة (المعلومات الحساسة): في هذه المرحلة يقوم أعضاء الفريق بترتيب الأصول حسب تأثرها أو تعرضها إلى المخاطر . بحيث يتم ترتيب الأصول الأكثر عرضه إلى المخاطر في أعلى سلم الأولويات وذلك لبيان الأصول الأكثر حساسية والتي يجب أن يتم التعامل معها أولاً من خلال وضع الإقتراحات والحلول المناسبة لتلك المخاطر وتنفيذ خطط لحماية تلك الأصول.

3-1-2 تعريف وشروط النظام بشكل عام

يمكن تعريف النظام بأنه: "مجموعة من المكونات المرتبطة مع بعضها بعضا بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بشكل ملائم، والوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم". (جوزيف، 2004، ص121) وعليه فان شروط النظام تتحدد في الآتي: (جوزيف، 2004، ص121)

1- وجود مجموعة من الأجزاء أو العناصر أو المقومات التي من الممكن أن تكون مادية أو بشرية أو كليهما، وذلك تبعا لطبيعة النظام.

2- التناسق والترابط بين هذه الأجزاء أو العناصر أو المقومات بصورة متبادلة بحيث تخدم بعضها بعضا بصورة أو بأخرى وفق علاقة منطقية.

3- السعي لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة ومعلومة، حيث يمثل هدف النظام الركيزة الأساسية التي يتم على أساسها تحديد الأجزاء وعلاقاتها مع بعضها بعضا.

بناءً على ما تقدم يرى الباحث بأن النظام عباره عن مجموعة من المكونات المادية تعمل بصوره متناغمة ومتكاملة مع بعضها البعض ، من خلال مجموعة من الأوامر التفصيلية (Software) ،اللازمة لتنفيذ العمليات المختلفة وفقاً للقوانين والأعراف المعمول بها.وعليه فإن النظام يعتبر الجوهر الذي تستند إليه أنظمة المعلومات المحاسبية في تنفيذ العمليات المنطقية والمحاسبية وفقاً للقوانين والتشريعات المحاسبية المعمول بها.

4-1-2 أثر استخدام الحاسب على تخزين البيانات المحاسبية:

تحفظ المستندات الأصليه في ظل النظام المحاسبي اليدوي في داخل ملفات خاصه بها . كما أن الدفاتر والسجلات التي يتم تسجيل العمليات الاقتصادية فيها تعتبر وسائط لتخزين المعلومات. أما في ظل التشغيل الآلي فإن عملية تخزين المعلومات تفرض صوره جديده تتمثل فيما يلي :(الخطيب، 2008، ص10)

1 - تخزين داخل الحاسب وهو ما يعرف بالتخزين الداخلي أو الرئيسي:

تعد وحدة التخزين الأصلية أحد مكونات وحدة التشغيل الحالي أو المستقبلي . تتصل وحدة التخزين الأصلية بوحدة التشغيل المركزية إتصالاً مباشراً ، حيث تعتبر جزءاً منها إلى درجة أن أي بيان مخزن يمكن الوصول إليه بصرف النظر عن موقعه داخل وحدة التخزين.

2- تخزين البيانات خارج الحاسب الآلي:

يقصد به التخزين الخارجي والذي عادة ما يكون على شكل أشرطة أو إسطوانات ممغنطة . يقسم التخزين الخارجي حسب إمكانية الوصول إلى البيانات المخزنة إلى نوعين:

1. **تخزين خارجي يتيح الوصول إلى البيانات مباشرة :**

وفقاً لهذا النوع من التخزين فإن عملية إسترجاع البيانات لا تتأثر بموقع البيان على الوسيط المستخدم لعملية التخزين . أي أن عملية الوصول إلى البيانات تتم بصوره مباشرة دون الحاجة إلى المرور بكل البيانات التي تسبق البيان المطلوب . فمثلاً تساعد الإسطوانات الممغنطة في تسهيل عملية الوصول إلى البيان المخزن عليها بشكل مباشر بصرف النظر عن موقعه(الخطيب، 2008، ص11).

2. **تخزين خارجي لا يتيح الوصول إلى البيانات مباشرة (متتابع):**

في هذا النوع من التخزين ، فإن عملية إسترجاع البيانات تتأثر بموقع البيان على الوسيط المستخدم لعملية التخزين ، أي أن الوقت المستغرق الذي تحتاجه وحدة التشغيل المركزية لإسترجاع المعلومات أطول من الطريقة السابقة . بعبارة أخرى للوصول إلى بيان مسجل على الوسيط المستخدم لعملية التخزين تتطلب المرور بجميع البيانات للوصول إلى البيان المطلوب - هذا ما يعرف بالمتتابع- مما يزيد من الوقت المستغرق للحصول على المعلومه المطلوبه، مما يعني بالضرورة بأن البيان المسجل أولاً يمكن الوصول إليه بصورة مباشرة .ومن أمثلة الوسائط المستخدمة في هذا النوع من التخزين الأشرطة الورقية والممغنطة. (الخطيب، 2008، ص12)

إن عملية تخزين البيانات تتم وفقاً لتنظيم معين بغض النظر عن الطريقة المستخدمة.يعتمد هذا التنظيم في تخزينه للبيانات على ملفات تحتوي في داخلها على سجلات والتي بدورها تحتوي على مجموعة من عناصر البيانات.لذا فإن الملف يحتوي على جميع البيانات المتعلقة بموضوع أو نشاط معين، ويتكون من مجموعة بطاقات مثقبة أوأكثر من شريط ممغنط أوأسطوانة ممغنطة ،فمثلاً ملف العملاء يحتوي على جميع البيانات المتعلقه بتعاملات العملاء مع منظمة الأعمال .أما السجل فهو وحدة أصغر من الملف ، فملف العملاء على سبيل المثال يحتوي على مجموعة من السجلات ، تحتوي كل منها على البيانات الخاصة بأحد عملاء منظمة الأعمال، مثل اسمه، رقم حسابه، كمية المبيعات، قيمة المبيعات، التحصيلات النقدية، مردودات المبيعات، رصيد حساب العميل، ويطلق على كل مفردة من المفردات السابقة عنصر بيان. (الخطيب، 2008، ص12).

3. البرمجيات: (Software) يعرفها (Laudon & Laudon, 2002, P 145) على أنها "الأوامر التفصيلية التي تأتي قبل البرمجة والتي تسيطر وتنسق عمل المكونات المادية في نظم المعلومات" .

2-1-5 أنواع البرمجيات:

تقسم البرمجيات إلى قسمين رئيسين هما:

1- برمجيات التشغيل (Operating Software): والمعرفة أيضاً بـ (Program Operating)

حيث تستخدم البرمجيات لأغراض إعطاء الأوامر للمكونات المادية للنظام ، فهي تضبط طريقة عمل وتنفيذ الإجراءات والعمليات الحسابية والمنطقية ، كما تسيطر على طريقة تدفق المعلومات وإختزانها وإسترجاعها وطريقة تحركها في الذاكره الرئيسة .كما يمكن النظر إلى البرمجيات على أنها البيئة غير الملموسه للنظام والتي تجعل مكوناته ذات فاعلية في تنفيذ الإجراءات مختلف التطبيقات. ومن أشهر هذه البرمجيات MS-Dos وحالياً Windows والتي ارتبطت واشتهرت بعد ظهور وانتشار الحوسيب المايكروية Microcomputers.

ومن ناحية أخرى فإن البرمجيات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الحواسيب ، إذ لا يمكن أن نطلق على الحواسيب هذه التسمية دون وجود البرمجيات على إعتبارها المشغل الرئيسى لكافة مكوناته ، مشيراً إلى أن برمجيات التشغيل تختلف باختلاف أنواع الحواسيب.

2- برمجيات التطبيقات: هي البرمجيات التي تعمل في بيئة برمجيات التشغيل المذكورة أعلاه. فالتطبيقات (Software Applications) عباره عن مجموعة من الأوامر صممت لأغراض خدمة مجال معين ، مثل تطبيقات الأنظمة الزراعية والإدارية والعلوم الهندسية والطب والفنون وغيرها ، وهذا ما يجعلها من أهم أجزاء ومكونات الحواسيب المختلفه وأكثرها ربحاً بالنسبه للعاملين في مجال إنتاجها وتصميمها وتسويقها .

تعتبر التطبيقات أحد أنواع البرمجيات الجاهزة (Software Packages) والتي بدأت في الظهور قبل عقدين من الزمان، حيث تمتاز بسهولة استخدامها وعدم الحاجه إلى خبرات تكنولوجيه عالية للتعامل معها ، نظراً لوجود أدلة إرشادية توضح للمستفيد كيفية استخدامها خطوة بخطوة ، لذلك فهي تعرف بالبرامج الصديقة (User Friendly) نظراً لقلة اعتمادها على المبرمجين الأمر الذي ساعد على انتشار هذه التكنولوجيا بين كافة المستويات الثقافية والفكرية من مستخدمي الحواسيب. (الدلاهمة، 2008، ص 40-45)

3- شبكة الاتصال (Communication Networks):

يقصد بشبكة الاتصال ربط المحطات في مواقع مختلفه بوسط يتيح إنتقال المعلومات والبيانات واستلامها . فمن الأمثله على هذه الوسائط ، أسلاك الهاتف والكابلات التي يتم من خلالها تبادل البيانات بين المستخدمين . حيث آدى التطور المتسارع لشبكات الإتصال الفضائية إلى تفجيره ثوره معلوماتية ساعدت في زيادة سرعة انتقال المعلومات عبر العالم من خلال شبكة الاتصالات العالمية (الإنترنت) ، إذ أصبح بالإمكان تبادل المعلومات من مواقع جغافيه متباعدة خلال ثوان معدودة .(Laudon & Laudon, 2002, P 170).

ويـرى الباحـث في هـذا الصـدد ضرورة دراسـة متطلبـات إدخـال الأنظمـة في مـنظمات الأعـمال قبـل اختيـار أنواعهـا ، وطبيعـة والبرمجيـات المشـغله لهـا ، وطـرق التخـزين المعتمـده، وسـبل إرتبـاط مكونـات النظـام بعضـه بعضـا، وذلـك بهـدف إدخـال نظـام يسـتوعب كافـة تفاصـيل الأنشـطة المنفـذه داخـل منظمـة الأعمال، وبالتالي زيادة المنفعة المتوخاه من إدخال النظام.

6-1-2 تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

يتكـون النظـام المحاسـبي مـن مجموعـة مـن الأجـزاء والأنظمـة التـي تـرتبط بعضـها بعضـا، بحيـث تعمـل بشـكل متكامـل ومتنـاغم في تحقيـق الأهـداف المرجـوه مـن النظـام . لـذا يمكـن النظـر إليهـا عـلى أنهـا شـبكة مـن الإجـراءات المرتبطـه ببعضـها بعضـا والتـي تحـتكم إلى مجموعـة مـن المبـادئ والقواعـد السـليمة التـي يتم إعدادها لخدمة متخذ القرار . (Barry &. Martshall, 2002, p. 6).

وعليـه فقـد أتجـه حسـين في تعريفـة لأنظمـة المعلومـات المحاسـبية عـلى أنهـا: " ذلـك الجـزء الأسـاسي وإلهـام مـن نظـام المعلومـات الإداري في الوحـدة الاقتصـادية في مجـال الأعـمال الـذي يقـوم بحصر وتجميـع البيانـات الماليـة مـن مصـادر خـارج وداخـل الوحـدة الاقتصـادية ثـم يقـوم بتشـغيل هـذه البيانـات وتحويلهـا إلى معلومـات ماليـة مفيـدة لمسـتخدمي هـذه المعلومـات خـارج وداخـل الوحـدة الاقتصـادية" (أحمـد ، 2004، ص47).

وهـو أحـد مكونـات تنظـيم إداري يخـتص بجمـع و توصـيل و معالجـة و تحليـل وتبويـب المعلومـات المادية و الكمية لاتخاذ القرارات من قبل الأطراف الداخلية والخارجية " (البحيصي ، 2009 : ص 23).

في حـين يـرى كـولنز بـأن نظـم المعلومـات المحاسـبية عبـاره عـن "نظـام فرعـي خـاص مـن الـنظم الإداريـة غرضـها تجميـع وتشـغيل وتقريـر المعلومـات المتعلقـة بالصـفات الماليـة (Gelinas, and Oram, 2002, p. 2).

2-1-6-1 مفهوم نظام المعلومات المحاسبي:

تعتبر الإدارة المالية جزءاً لا يتجزأ من الإدارات المختلفة لمنظمات الأعمال ، والتي تعمل بشكل متكامل في توفير معلومات لخدمة المستويات الإدارية المختلفة من خلال نظام متكامل من المعلومات. حيث يعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المستخدمة لتوفير معلومات كمية ومالية من خلال ما يتم التقرير عنه في القوائم والتقارير المالية والتي تساعد في إرساء السياسة العامة ووضع الخطط المستقبلية للمظمة ككل (برهان و رحو، 2003، ص78).

بناءً على ما تقدم فإن النظام المحاسبي يعتبر أحد الأنظمة الفرعية في الوحدة الاقتصادية ، والتي تشتمل على عدد من الأنظمة الفرعية التي تعمل مع بعضها بعضا بصورة مترابطة ومتناسقة بهدف توفير معلومات مالية وغير مالية(تغطي فترات تاريخية أو حالية أو مستقبلية) للجهات المعنية وبصورة تخدم الهدف الكلي لمنظمة الأعمال . ومن خلال هذا المفهوم يمكن أن نستنتج الآتي:

1- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات في الوحدة الإقتصادية والمكون من مجموعة الأنظمة الخاصة بالإنتاج، والأفراد، والمشتريات، والتخزين، والمبيعات ،والمالية. حيث تهدف هذه الأنظمة بمجملها إلى خدمة الهدف الكلي لمنظمة الأعمال.

2- يتكون نظام المعلومات المحاسبي من عدة نظم فرعية أقل منه في المستوى وتشتمل على نظام المحاسبة المالية، نظام محاسبة التكاليف، نظام الرقابة (الراوي، 2004، ص61).

وبشكل عام ، يحصل نظام المعلومات المحاسبي على مدخلاته من البيئة الداخلية والخارجية ، حيث يقوم بإجراء العمليات التشغيلية اللازمة لتحويل البيانات إلى معلومات صالحة لإستخدام الجهات المعنية . تتم العمليات التشغيلية وفقاً لقواعد ومبادئ يحتكم إليها النظام ترمي بمجملها إلى تحسين نوعية المعلومات التي يتم التقرير عنها إما من خلال القوائم أو التقارير المالية (الحفناوي، 2006، ص51). ومن ناحية أخرى ، تجدر الإشارة إلى أن مخرجات النظام تختلف بإختلاف طبيعة عمل المنظمة ، إلا أنها تتنفق فيما بينها بوضع القواعد والأسس اللازمة للحد من عمليات التلاعب لضمان إصدار قوائم مالية يتفق محتواها الإعلامي مع الخصائص النوعية للمعلومات (التمثيل الصادق أو الموثوقية ، والملاءمة) (الحفناوي، 2006، ص51).

بناءً على ما تقدم ، يتوجب توافر مجموعة من المقومات لضمان تحقيق الهدف من استخدام الأنظمة المحاسبية . حيث تمثل هذه المقومات مجموعة الأسس اللازمة لعمل النظام بصورة مترابطة ومكملة لبعضها بعضا ، تعمل بمجملها على تقليل عنصر المخاطره الذي يصاحب اتخاذ القرارات المختلفة ، وذلك من خلال ما توفره من معلومات صادقة تلائم مستخدميها (الحفناوي ، 2006، ص51)، مشيراً إلى أن هذه المقومات تختلف باختلاف طبيعة عمل منظمات الأعمال ، حيث يعزى هذا الإختلاف إلى عدة عوامل من أهمها: (الحفناوي، 2006، ص55).

- حجم الوحدة الاقتصادية،
- طبيعة النشاط،
- الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتشغيل النظام،
- طبيعة النظام من حيث كونه يدويا أو آليا أو إلكترونيا،

2-1-6-2 أهمية نظام المعلومات المحاسبي:

يعتبر النظام المحاسبي أحد أقدم أنظمة المعلومات المستخدم في المشروعات الاقتصادية ، إذ يعتبر الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لباقي الأنظمة المستخدمة في منظمة الأعمال وذلك إنطلاقاً مما يلي :(الرعود،2004، ص36):

1- يعتبر النظام الأفضل والقادر على توفير صورة وصفية عن مجريات الأمور داخل منظمة الأعمال ، إذ يعمل على تحويل المدخلات غير كمية إلى مدخلات كمية ذات دلالة تسهل قراءتها، وذلك من خلال قياس كافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

2- يتصل نظام المعلومات المحاسبي بغيرة من الأنظمة الفرعية في منظمة الأعمال ، وذلك من خلال قنوات تعتبر حلقات وصل (Channels) بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدمي هذه المعلومات، وتشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات.

3- بـالاعتماد عـلى مخرجـات النظـام المحاسـبي ، يمكـن لمتخـذ القـرار التنبـؤ بإحـداث مسـتقبلية بدرجـة تقـترب إلى الصـحة، حيـث تعتمـد صـحتها وموثوقيتهـا عـلى مـدى صـدق وإلتـزام مُـدخل البيانـات ومـدى إحتكـام النظـام إلى مبـادئ وقواعـد رقابيـة تسـيطر عـلى مـا تـتم معالجتـه مـن بيانـات.كما تسـاعد هـذه الإنظمـة في إتخـاذ القـرارات المتعلقـة بحسـن إسـتخدام المـوارد الإقتصـادية المتاحـة ،هـذا بالإضـافة إلى تـوفير المقـاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة المتبعة.

4- يسـاهم نظـام المعلومـات المحاسـبي مـع بقيـة الأنظمـة الفرعيـة في تقـديم معلومـات متكاملـة تساعد بمجملها في إرساء الخطط الإستراتيجية لمنظمة الأعمال.

2-1-6-3 خصائص نظام المعلومات المحاسبي:

يتميز نظام المعلومات المحاسبي الفعال بعدة خصائص ، نذكر منها ما يلي:(الصغير، 2005، ص28).

1- درجـة عاليـة مـن الدقـة والسرـعة في معالجـة البيانـات الماليـة عنـد تحويلهـا الى معلومـات محاسبية.

2- أن يعمـل النظـام المحاسـبي بصـورة متكاملـة ومتناغمـة مـع بقيـة الأنظمـة الفرعيـة في منظمـة الأعمال ، وذلك بهدف توفير قاعدة بيانات تخدم وظائف التخطيط والتنفيذ والرقابة.

3- أن يمتـاز النظـام المحاسـبي بقدرتـه عـلى إسـترجاع البيانـات المخزنـة بسرـعة عاليـة وعنـد الحاجـة إليها.

4- المرونـة الكافيـة عنـد تحـديث وتطـوير النظـام المحاسـبي وذلـك بمـا يتسـق مـع التغـيرات الطارئـة في المنظمة.

2-1-6-4 وظائف نظم المعلومات المحاسبية:

تغـيرت وظـائف نظـم المعلومـات المحاسـبية بتغـير الأشـكال القانونيـة للشرـكات المسـتخدمة لهـا ، مـما أدى إلى ظهـور وظـائف جديـدة أصـبحت ملقـاه عـلى عـاتق الـنظم المحاسـبية نـذكر منهـا : (هـلالي ، 2004 : ص 12) .

1- توضيح التغيرات المستمرة على المركز المالي للمشروع.

2- حصر وتحديد لتكلفة المنتج وتكاليف الإنتاج ككل .

3- تحديد التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمشروع.

4- تحديد طرق تقييم المشروعات الاستثمارية ووضع أسس للمفاضلة ما بين البدائل المتاحة.

5- تحديد السياسات المالية وإعداد الموازنات المالية.

6- إعداد الموازنات التخطيطية على اختلاف أنواعها.

7- إيجاد العلاقات التبادلية بين التكلفة والحجم والعائد لتحديد العلاقة فيما بينها.

8- إرساء قواعد ونظم الرقابة للنظام المحاسبي .

2-1-6-5 مقومات أنظمة المعلومات المحاسبية:

تستطيع أنظمة المعلومات المحاسبية من تحقيق أهدافها من خلال توفر عدة مقومات نذكر منها ما يلي : (الزعانين ، 2007 : ص 30).

1- مسك الدفاتر والحسابات وتخزين العمليات الإقتصادية.

2- توفير مجموعة من الإجراءات المحاسبية والتي تمثل الأسلوب الذي يتم بمقتضاه تحقيق العمليات المتبادلة بين منظمة الأعمال والغير. حيث تعتبر نظم المعلومات المحاسبية شبكة وصل بين هذه الإجراءات تساعد بمجملها على إنجاز الأعمال المختلفة ، وذلك من خلال ما تقوم به من عمليات محاسبية والتي تعتبر بمثابة أحداث تعبر عن عمليات تبادل لها قيم اقتصادية مثل بيع المنتجات، واستلام النقدية من العملاء.

3- وجود وسائل لإيصال البيانات والمعلومات، حيث تعتبر المستندات أداة يستند إليها لإدخال البيانات إلى أنظمة المعلومات المحاسبية ، وتستخدم المستندات لتحقيق عدد من الغايات أهمها:

- تمثل الأساس الذي يستند إليه للاعتراف بالعملية الاقتصادية.

- تساعد المستندات في توفير معلومات تؤكد صحة العمليات المنجزة ، وكذلك المسجلة في الدفاتر والسجلات.

- تعتبر أداة رقابة على العمليات، وتساعد في عملية تبويب وتصنيف الحسابات.

4- وجود مجموعة من الدفاتر والسجلات لتسجيل كافة العمليات، والبيانات المالية، من واقع المستندات المؤيدة لها ومثل هذه الدفاتر:

- دفتر اليومية: يتم تسجيل البيانات في هذا الدفتر من واقع المستندات المؤيدة للعملية الإقتصادية.

- دفاتر الأستاذ: ترحل إليه البيانات من واقع ما تم تسجلية في دفتر اليومية.

- دليل الحسابات: يمثل أداة تصنيف المعاملات الإقتصادية حسب طبيعتها ، لذا فإن هذا الدليل يساعد في العمليات الرقابية على الحسابات بشكل عام.

5- التقرير عن نتائج عمليات المعالجة لنظام المعلومات المحاسبي من خلال مجموعة من التقارير أو القوائم المالية ، بحيث يقابل مضمونها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة والتمثيل الصدق) لضمان توفير معلومات تصور الواقع الفعلي لمظمة الأعمال. كما يجب التقرير عن هذه المعلومات في الوقت المناسب.

ويرى الباحث في هذا السياق ضرورة توفر كادر بشري قادر على التعامل مع الأنظمة المشغلة إلكترونياً لضمان تحقيق المنفعة المرجوه من إستخدامها، هذا بالإضافة إلى توفير ضوابط رقابية يحتكم إليها كل من مستخدمي ومشغلي النظام لضمان توفير معلومات يمتثل مضمونها الأعلامي واحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

2-1-6-6 مكونات نظام المعلومات المحاسبي

من أجل الوصول إلى مفهوم واضح عن نظام المعلومات المحاسبية، لابد من تناول المفاهيم المكونة له بصورة تحليلية من خلال التطرق إلى مفاهيم كل من: أجزاء النظام المحاسبي، عناصر النظام المحاسبي وهي كما يلي:

1- أجزاء النظام المحاسبي:

يتكون النظام المحاسبي من العناصر التالية :

- العنصر البشري : وتشمل الأفراد العاملين في الدائرة المالية والذين تقتضي طبيعة عملهم استخدام النظام المحاسبي.
- المكونات المادية : وهي الأجزاء المادية لآداء العمل المحاسبي ، مثل آلات والمعدات والدفاتر والسجلات.
- القواعد والإجراءات : وهي ما يحتكم إليه المحاسب عند إدخال البيانات إلى نظام المعلومات المحاسبي ، كما تشمل قواعد وإجراءات عمليتي معالجة البيانات وتوصيلها على شكل معلومات إما من خلال مجموعة من التقارير أوالقوائم المالية إلى كافة الجهات المعنية بناء على القرارات الملائمة .(دهمش، وأبو زر، 2004، ص92).

2- عناصر النظام المحاسبي:

يمكن النظر إلى نظام على أنه يتكون من العناصر الآتية:

المدخلات: تتمثل في الإحداث والمعطيات التي يتم إدخالها إلى النظام المحاسبي ، حيث يتم الحصول عليها من واقع الأدلة الموضوعية المؤيدة للعمليات الإقتصادية والبيانات التقديرية التي يتم إعدادها عن طريق عناصر النظام الأخرى، والبيانات الكمية والاقتصادية.

المعالجة: وهي عمليات التجميع والتبويب والتلخيص التي تجرى على المدخلات في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفقاً للمبادئ والمفاهيم والقواعد المحاسبية المعمول بها .

المخرجات: وتمثل النتائج التي تم التوصل إليها بعد إجراء العمليات التشغيلية على مدخلات النظام والتي تتم وفق لإطر المتغيرات البيئية والذاتية للجسات التي تستخدم المعلومة . حيث يتم عرض النتائج عن طريق التقارير أو القوائم المالية .

التغذية العكسية : وتمثل النتائج الفعلية التي تم التوصل إليها ، حيث تعتبر التغذية العكسية آداه رقابية يمكن من خلالها مراقبة عنصر النظام بهدف تقييمها وتصويبها نحو تحقيق الأهداف المرجوة من النظام المحاسبي والتي ترمي بالمحصلة النهائية إلى خدمة الهدف الكلي لمنظمة الأعمال ككل (قاسم، 2004، ص68).

2-1-6-7 مراحل المعالجة الآلية للبيانات:

تتم المعالجة الآلية للبيانات المدخلة على نظم المعلومات المحاسبية من خلال المراحل التالية: (الزعانين ، 2007 : ص 34)

1) مرحلة الإدخال:

تنظم البيانات خلال هذه المرحلة ، كما يتم تحديد مصادرها ومعاينة المستندات التي أُخذت منها البيانات للتأكد من مدى صحتها ومصداقيتها. وتشمل عملية المعالجة الآلية للبيانات على العمليات الأساسية التالية خلال هذه المرحلة ما يلي :

1- جمع البيانات المتعلقة بالعمليات الاقتصادية .

2-تدوين البيانات ونسخها بالطرق اليدوية والميكانيكية.

3-تبويب وترتيب البيانات في جداول محددة.

4-فهرسة وتصنيف البيانات بالطرق اليدوية والميكانيكية .

5- ترمز البيانات تمهيداً لدخولها إلى النظام.

6-التأكد من صحة الترميز والتبويب والتصنيف.

7- تدخل البيانات على النظام تمهيداً لمعالجتها آلياً.

2) مرحلة معالجة البيانات

في هـذه المرحلـة ، تـتم معالجـة البيانـات تمهيـداً لتحويلهـا إلى معلومـات يمكـن إسـترجاعها في وقـت لاحـق مـن وسـائط التخـزين الملائمـة لإسـتخدامها في بنـاء قـرارات مسـتخدمي المعلومـات الماليـة ، وتشـتمل هذه المرحلة على العمليات الأساسية التالية : (الزعانين ، 2007 : ص 34)

1- تنسخ البيانات في وسائط التخزين الممغنطة.

2- العمليـات الخاصـة بترتيـب وفـرز وتصـنيف البيانـات مـن خـلال مزايـا (Features) يسـحبها نظـام المعالجـة .3- العمليات الحسابية والمنطقية والمقارنات والعلاقات مثل ـأكبر وأصغر ويساوي وغيرها.

4- عمليات حفظ وإغلاق وإسترجاع البيانات من وسائط التخزين.

5- العمليات الخاصة بمزج البيانات للحصول على معلومات أو لإجراء مقارنات معينة.

6- عمليات حذف أو تعديل بيانات من وسائط التخزين ، أو إضافة بيانات جديدة .

7- العمليات الخاصة بالترتيب والفهرسة والتي تتم بواسطة نظم المعالجة.

8- العمليات الخاصة بمعالجة النصوص التي تشتمل عليها الحسابات المختلفة .

9- العمليات الخاصة بمعالجة الرسوم البيانية التي قد تتطلبها بعض الحسابات .

3) مرحلة المخرجات:

وهي المرحلة التي يتم من خلالها التقرير عن نتائج المعالجة لمتخذي القرارات والمستفيدين من المعلومات، حيث تشتمل هذه المرحلة على العمليات الأساسية التالية : (الزعانين ، 2007 : ص 35)

1- العمليات الخاصة بإسترجاع البيانات من وسائط التخزين.

2- العمليات الخاصة بعرض البيانات المسترجعة على شكل تقارير أو قوائم مالية يسهل قراءتها وفهمها.

3- العمليات الخاصة بطباعة النصوص المنسقة .

4- العمليات الخاصة بطباعة الرسوم البيانية والجداول الإحصائية.

5- العمليات الخاصة بتخزين المعلومات وحفظها على وسائط تسمح لمستخدمها الرجوع إليها وقت الحاجة .

6- عمليات الخاصة بحماية وصيانة المعلومات بعد إستخراجها وحفظها .

4) مرحلة التغذية العكسية:

وهي المرحلة التي تشمل على تجميع معلومات أو ملاحظات عن نتائج القرارات المتخذه بناءً على المعلومات التي تم استخراجها من النظام . حيث تتم إعادة إدخال هذه المعلومات أو الملاحظات إلى نظام المعالجة الآلية كمدخلات جديدة، للتأكد من دقتها وصحتها أو لإعادة معالجتها لتحقق أهدافاً أخرى . حيث تتم إعادة استخراج البيانات بعد إعادة معالجتها ليحتوي مضمونها على التعديلات المطلوبة من قبل مستخدمي التقارير المالية ، والتي يستند إليها في تعديل وتحسين الخطط والعمليات التشغيلية في منظمات الأعمال (الزعانين ، 2007 : ص 35).

2-1-7 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

لقد نص مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على ضرورة إحتواء مخرجات النظام المحاسبي على ميزتين أساسيتين هما الملاءمة والموثوقية ، فيما يلي عرض لهذه السمات: (ميدة ، 2009 : ص 537).

الخصائص الرئيسة

1- الملاءمة : يقصد بها قدرة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في التأثير على القرار المتخذ من قبل مستخدمي القوائم او التقارير المالية وبطريقة تؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكد لدى متلقيها. حيث تعتبر المعلومات ملائمة في حال كونها ذات قيمة تنبؤية تساعد متخذ القرار في التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل. كذلك لابد أن تمتلك المعلومات قيمة إسترجاعية تساعد متخذ القرار على التحقق من نتائج القرار المتخذ ومقارنتة مع ما تم التنبؤ به مسبقاً. أما التوقيت المناسب فيقصد بها توفير المعلومات في الوقت المناسب وعند الحاجة إليها.

2- الموثوقية : ويقصد بها قدرة مخرجات النظام المحاسبي على التعبير عن فحوى الأهداف أو العمليات الاقتصادية بطريقة تساعد صانعي القرارات في بناء نماذج قراراتهم المختلفة. ولكي تمتاز المعلومات بالموثوقية لا بد من توافر مجموعة من الخصائص الفرعية فيما يلي عرض لها :

- **الأمانة : يقصد بها صدق المعلومات في التعبير عن حقيقة العمليات الاقتصادية التي تصورها بنود القوائم المالية .**
- **القابلية للتحقق : وتشير هذه الخاصية إلى إجماع عدد من المحاسبين على طرق قياس الأحداث الاقتصادية.**
- **الحيادية : تشير إلى تجنب طرق القياس التي تهدف إلى الوصول إلى نتائج محددة مسبقًا، وذلك من أجل توفير معلومات غير متحيزة تعبر عن الواقع الفعلي للعمليات التي تقيسها، بهدف الأرتقاء بها إلى المستوى الذي يقابل تطلعات واحتياجات مستخدميها.**

8-1-2 جودة القوائم المالية

إن لكل مهنة مخرجات ونتائج ، فمخرجات مهنة المحاسبة تتمثل في المعلومات المحاسبية التي تصورها التقارير الإدارية والقوائم المالية المنشورة. ففي الماضي كان إستخدام المعلومات المحاسبية محصوراً في الموظفين ، وإدارة المنشأة، وكبار الملاك ، و الدائنين، والمقرضين، والمستثمرين على المستوى المحلي . وفي ظل التطور التكنولوجي وظهور أنظمة الاتصالات وتعقد الأنشطة الاقتصادية ، ظهرت الحاجة إلى استخدام المعلومات المحاسبية على المستوى الدولي نظراً لإتساع نطاق عمل منظمات الأعمال بحيث أصبح يغطي أكثر من منطقة جغرافية، الأمر الذي ساهم بشكل مباشر في وضع معايير محاسبية دولية تحكم إصدار هذا النوع من المعلومات وتعمل على تنظيم العمل المحاسبي (جربوع وحلس ، 2006 : ص 123) .

لذا يمكن اعتبار المحاسبة نشاطاً خدمياً يهدف إلى تقديم المعلومات إلى الأطراف المعنية حول مدى مقدرة الإدارة على إستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لتوليد الربح الذي يقابل تطلعات ذوي المصالح. تهتم المحاسبة بقياس الأحداث الاقتصادية عن طريق تصنيفها ، وتلخيصها، وترتيب عرض النتائج في صورة معلومات مختصرة تمتاز بموثوقيتها ، وملاءمتها لمتخذ القرار، حيث ترمي بالمحصلة النهائية إلى إعطاء وصف مالي عن مجريات الأمور ونتائج الأحداث الخاصة داخل منظمات الأعمال ، مستخدمه لهذه الغاية أنظمة المعلومات المحاسبية لمعالجة المعلومات الاقتصادية للمشروع بهدف توصيلها إلى الأشخاص الذين ترتبط قرارات أعمالهم بمنظمة الأعمال (الدهراوي ، 2004 : 13). وبذلك فإن المحاسبة تعمل على قياس وتوصيل الأحداث الإقتصادية إلى الأطراف الداخلية والخارجية عن طريق التقارير والقوائم المالية ، حيث تشتمل القوائم المالية عادة على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي و قائمة حقوق الملكية وأية ملاحظات أخرى تعتبر مكملة للقوائم المالية (الدهراوي ، 2004 : 13) .

2-1-8-1 ماهية القوائم المالية :

تعتمد منظمات الأعمال على أنظمة المعلومات المحاسبية للتقرير عن واقعية مجريات الأمور ، وذلك من خلال تزويد ذوي المصالح بإحصاءات مالية عن نتائج الأعمال تمثلها قائمة الدخل ، كما تزودهم بإحصاءات تبين ممتلكات منظمة الأعمال وما يترتب على إقتنائها من إلتزامات وحقوق ملكية (الميزانية العمومية)، في حين يبين بعضها مقدرة المنظمه على توليد التدقفات النقدية (قائمة التدفقات النقدية).

بناءً عليه ، يمكن النظر إلى القوائم المالية على أنها جزءً لا يتجزأ من منظومة الإفصاح المالي الخاص بمنظمات الأعمال ، حيث تشتمل هذه المنظومة على قائمة الدخل ، وقائمة التغيرات في حقوق الملاك، وقائمة التدفقات النقدية ، وقائمة المركز المالي ، والإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم، هذا بالإضافة إلى اصدار جداول ومعلومات إضافية مرافقة مبنية على القوائم المالية أو مشتقة منها ويكون من المتوقع أن تقرأ معها (علي،2004 : ص 37).

يمكن تعريف القوائم المالية على أنها " أداه محاسبية يستخدمها المحاسبون لاظهار نتيجة نشاط المؤسسة ،او مركزها المالي وذلك من خلال عرض ملخص للعمليات الاقتصادية الفعلية التي تمت خلال فترة مالية سابقة ، او توقع هذه النتيجة و المركز المالي عن فترة مالية لاحقة"(القاضي وحمدان ، 2000،ص 200).

وعليه يمكن القول بأن القوائم المالية عبارة عن أداه يتم بموجبها تصوير الأنشطة الاقتصادية المختلفة لمنظمة الأعمال ، لمساعدة مستخدميها سواء أكانوا داخليين كإلادارة والملاك ، أم خارجيين كالمستثمرين والمساهمين وأصحاب ذوي المصالح الأخرى في بناء قرارات عقلانية كل حسب اهتمامه.

2-1-8-2 أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية إلى قياس الأحداث الإقتصادية وتوصيلها إلى المستخدمين النهائيين. فمن خلال النظام المحاسبي يتم تقديم معلومات تتعلق بموارد والتزامات المشروع والقدرة الكسبية له ، وذلك بهدف مساعدة المستخدمين الخارجيين والذين لا تتوفر لديهم السلطة للحصول على المعلومات التي يرغبون في الحصول عليها (محسن ، 2008 : ص 47). فعلى سبيل المثال ،

تمتلك الأجهزة الحكومية مثل مصلحة الضرائب سُلطات بموجب القانون تخولها الحصول على المعلومات التي تريدها ، بينما لا يمتلك البعض الآخر مثل هذه السلطة مثل المستثمرين والمقرضين الذين لا يستطيعون الحصول على معلومات مالية عن منظمة الأعمال إلا من خلال القوائم المالية التي يعرضها ويقدمها المشروع ، لذلك فهم يمثلون المستخدمين الاساسيين للقوائم والتقارير المالية وتتمثل الأهداف التي حددتها لجنة (True blood 1973) للقوائم المالية بما يلي (محسن ، 2008 : ص 48) :

1- تزويد ذوي المصالح بمعلومات تلائم احتياجاتهم لاتخاذ القرارات.

2- تقليل فجوة عدم تماثل المعلومات بين الجهات المستخدمة للقوائم المالية ، بحيث يتساوى من يمتلك السلطة والنفوذ مع أولئك الذين لا يمتلكونها للحصول على معلومات مالية تمتثل إلى احتياجاتهم وتطلعاتهم المختلفة.

3- تقديم معلومات تساعد في إجراء دراسات مقارنة وتقييم التدفقات والتنبؤ بها من حيث المبلغ والتوقيت ونسبة عدم التأكد.

4- توفير معلومات تساعد في تقييم القدرة الكسبية للمشروع وبصوره يستطيع مستخدم المعلومات إجراء دراسات مقارنة مع فترات مالية سابقة ، للخروج بمؤشرات تساعد في تقدير المخاطر والعائد المتوقع للمستثمر .

5- توفير معلومات تساعد مستخدميها في تقييم قدرة إدارة منظمة الأعمال في إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة للتأكد من أن إستخدامها يتم بدون هدر أو إسراف ووفقاً لأسس تنص عليها اللوائح والتعليمات الداخلية لمنظمة الأعمال ، مما يعني التحقق من مقدرة الإدارة على توفير حماية اقتصادية للمنظمة ككل بالإضافة إلى مسؤوليتها التقليدية تجاه حماية أصول المنشأة " حماية قانونية بمعنى الحراسة."

6- تقديم معلومات أخرى تفسيرية عن العمليات والأحداث الاقتصادية تساعد في تقليل درجة المخاطره عند بناء القرارات المختلفة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

7- تقديم معلومات عن العمليات التي تمثل جزءاً من دورات الكسب غير التام مثل " الأحداث التي ابتدأت ولم تنجز بالكامل بعد، إذ يجب التقرير عن القيم الجارية عندما تختلف جوهرياً عن التكاليف التاريخية لها . كما يتوجب تجميع الأصول والخصوم في مجموعات أو فصلها في بنود مستقلة من حيث نسبة عدم التأكد من المبلغ والتوقيت ومن حيث التحقيق المتوقع أو التصفية.

8- تقديم معلومات تشتمل على الكسب الدوري " قائمة الدخل ودورات الاكتساب غير التامة أو الإنتاج تحت التشغيل ومستوى الإنجاز " ، لما لها من فائده في مساعدة مستخدم القوائم المالية في التنبؤ وإجراء المقارنة وتقييم القدرة الكسبية لمنظمة الأعمال . كما يجب التقرير عن دورات الكسب التامة وعن العمليات غير التامة القابلة للتحقق ، هذا بالإضافة إلى ضرورة التقرير عن القيم المالية بواسطة قوائم متتالية عن المركز المالي وذلك بشكل منفصل نظرًا لاختلاف القيم من حيث التأكد من تحقيقها.

9- التقرير عن العمليات الفعلية والمتوقعة ذات الآثار النقدية الهامة، على ان تكون مصحوبة بالحد الأدنى من الرأي والتفسير من قبل معد هذه القائمة.

10- تقديم معلومات تفيد في تقييم إدارة الموارد البشرية في إستغلالها للعنصر البشري وذلك من خلال تقديم مقاييس الإنجاز المستنده في إعدادها إلى الإهداف منظمة الأعمال. إذ يجب أن يتم عرضها بطريقة يسهل على مستخدمها إجراء مقارنة مع منظمات مثيله .

11- التقرير عن الأنشطة التي تؤثر على المجتمع ككل والتي قد تلعب دوراً مهماً في تعزيز المسؤولية الإجتماعية لمنظمة الأعمال أمام ذوي المصالح.

2-1-8-3 المسئولية عن إعداد القوائم المالية:

تعتبر إدارة منظمة الأعمال مسؤولة عن إصدار القوائم المالية ، حيث يطلب منها ممارسة الأساليب الرقابية اللازمة للتأكد من دقة واكتمال إعداد القوائم المالية ، وذلك لضمان التمثيل العادل للقوائم المالية وتجنب وقوع أخطاء عادية أو جوهرية تضع منظمة الأعمال في موقع المساءلة الكاملة (جربوع، 2006 ، ص132).

لذا فإن مسؤولية الإدارة عن مراعاة عدالة عرض القوائم المالية تنحصر في مدى تطبيقها للمعايير المحاسبية المعمول بها والإفصاح عن النتائج الفعلية للإحداث الإقتصادية لضمان توفير عرض صادق يشتمل على جميع النواحي الجوهرية التي تتطلبها المعايير. حيث يتطلب العرض العادل والصادق للقوائم المالية ما يلي (حماد، 2005 ، ص79) :

1-اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية.

2-عرض المعلومات المالية ومن ضمنها السياسات المحاسبية بطريقة عادلة، وموثوق بها، وأن تكون قابلة للمقارنة، وسهلة الفهم.

3-تقديم الإيضاحات الإضافية عندما تكون متطلبات معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم التأثير على العمليات والأحداث للمركز المالي ونتائج الأعمال والتدفق النقدي.

2-1-8-4 مفهوم الجودة فى التقارير المالية:

تشير الجودة في هذا المجال إلى المنفعة التي يمكن أن تحققها المعلومات المحاسبية لمستخدميها . وللإرتقاء بها إلى هذا المستوى كان لابد من إعدادها وفقاً لمجموعة من المعايير المحاسبية والرقابية المعمول بها والتي تضمن خلوها من التحريف والتضليل وبالتالي توصيل معلومات ذات مصادقية تمتثل إلى تطلعات واحتياجات مستخدميها(أبو حمام ، 2009 : ص 54).

إن المعلومات الجيدة تشير إلى المحتوى الإعلامي الأكثر تمثيلاً وملائمة لإتخاذ القرار، لذا فإن جودة المعلومات تشير إلى الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات في مقابلتها لإحتياجات مستخدميها (أبو حمام ، 2009 : ص 55).

ويرى الباحث في هذا السياق ضرورة تشكيل لجان مختصه بعمليات الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في الشركات الصناعية ، بحيث تعمل على وضع إجراءات تحكم العمل المحاسبي وفقاً لطبيعة نشاط المنظمة وباستخدام نظم المعلومات المحاسبية ، مما يؤدي إلى الحد من التلاعب الرقمي عند إدخال البيانات المحاسبية. كما تعمل على إستخدام بعض الإختبارات (المحاكاه مثلاً، العميات الحسابية) للتأكد من سلامة عمل النظام لإخراج معلومات تبرر التكلفة المنفقة على استخدام نظم المعلومات المحاسبية.

4- رقابة ومتابعة ردة فعل المستفيدين من المحتوى الإعلامي للتقارير والقوائم المالية، ليتم تعديل أو حذف أو إضافة بعض العمليات والإجراءات التشغيلية والرقابية لمواكبة إهتمامات المستفيدين

2-2 الدراسات السابقة

قام الباحث بالإطلاع على عدد من الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة ، ومن هذه الدراسات ما يلي:

2-2-1 الدراسات باللغة العربية:

1) العبيدي ،(2012)،" مخاطر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية التدقيق في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر أستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، ولتحقيق الغاية من هذه الدراسة تم إتباع الأسلوب الوصفي التحليل ، حيث تكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات ذات صلة بموضوع الدراسة وهم (المديرون الماليون، والمدققون الداخليون، والمدققون الخارجيون)، أما عينة الدراسة فيبلغ عدد مفرداتها (203) . توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها ما يلي :

1- وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمخاطر البيئية الخاصة بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على فاعلية عملية التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

2- وجود أثر لمخاطر إدخال نظم المعلومات، معالجة البيانات، ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على فاعلية عملية التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

كما قدمت الدراسة عدة توصيات كان أهمها ما يلي :

1- التأكيد على الشركات المساهمة العامة الأردنية بإستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، مع الأنتباه الى المخاطر البيئية الخاصة بهذه النظم لكونها تؤثر على فاعلية عملية التدقيق، والأهتمام بإدخال البيانات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بشكل سليم وآمن لكون مخاطرها تؤثر على فاعلية عملية التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

2) دراسة كلبونة وآخرين (2011) ، بعنوان " أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية والمحوسبة على الأداء المالي: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير استخدام نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي ، وذلك من خلال مقارنة متوسطات بعض المقاييس المالية للأداء قبل استخدام نظام المعلومات المحاسبي المحوسب وبعد استخدامه، وقد تم استخدام بعض مقاييس الأداء المالي مثل العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على السهم الواحد (EPS) قبل استخدام نظام المعلومات المحاسبي في الشركات وبعد استخدامه.

دلت نتائج التحليل الإحصائي على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المقاييس المالية الثلاثة المستخدمة في الدراسة وهي (EPS، (ROE)،ROA)) قبل تاريخ استخدام نظام المعلومات المحاسبي وبعد استخدامه، مما يدل على عدم وجود تأثير لنظم المعلومات المحاسبية على أداء الشركات المالي، وقد كانت نتائج الدراسة مغايرة لنتائج العديد من الدراسات السابقة، وبالتالي يوصي الباحثون بضرورة إجراء دراسات أخرى حول نفس الموضوع وباستخدام متغيرات أخرى لقياس أداء الشركات المالي ولفترات اختبار أطول.

3) سليم مسلم الحكيم،(2010)،" إمكانية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي من قبل مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية القيام بتقييم بنية الرقابة الداخلية المؤتمتة من قبل مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية في سوريا، عند قيامهم بعملية تدقيق للمؤسسات العامة ذات الطابع الإقتصادي والتي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية المؤتمة. لتحقيق الغاية من هذه الدراسة تم إتباع

منهجية مختلطة (استقرائية استنباطية) ، تبدأ من دراسة معايير الرقابة على نظم المعلومات، مروراً بإمكانية تطبيقها من قبل مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية ومدى جدوى هذا التطبيق، لتنتهي فيما بعد الى تحديد نتائج الاستقراء، تكونت عينة الدراسة من(50) مفتشا للحسابات في الجهاز المركزي للرقابة المالية، حيث تم لتوصل إلى ما يلي:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعبر عن ازدياد الفعالية الرقابية على تقنية المعلومات وذلك مع ازدياد استخدام الضوابط الرقابية المتعلقة وفق المعايير الرقابية المتعارف عليها.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعبر عن ازدياد الفعالية الرقابية على تقنية المعلومات وذلك مع ازدياد استخدام إجراءات الرقابة من قبل مفتشي الحسابات.

4) دراسة ناعسة (2009) ، بعنوان " أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية على نجاح تلك النظم وأثر تطبيقها على الأداء المالي للشركات".

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية على نجاح تلك النظم وأثر تطبيقها على الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية، بالإضافة إلى معرفة أثر تطبيق تلك النظم على الأداء المالي للشركات، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة مكونة من 53 شركة صناعية مدرجة في السوق المالي الأردني، وكان من أهم نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مشاركة المحاسبين في كافة مراحل تطور نظم المعلومات المحاسبية وبين أداء تلك النظم، كما يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء قبل وبعد تطبيق النظام باستثناء الدخل التشغيلي إلى المبيعات في حين تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي للشركات التي تطبق أنظمة المعلومات المحاسبية وتعتمد على الحاسوب وبين المؤشرات المالية لتلك الشركات التي لا تطبق مثل هذه الأنظمة.

5) دراسة قاعود (2007)،" دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات الفلسطينية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في محافظات غزة"

هدفت هذه الدراسة للبحث في تقييم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين و ذلك بهدف التعرف على واقعها من حيث مدى توفير مواصفات الجودة ، و توفر القدرة و الإمكانات اللازمة لتلبية حاجات و رغبات المستخدمين،

و كـذلك مـدى مواكبتهـا للتطـورات التكنولوجيـة ، و كـذلك وضـع تصـور واضـح يسـاعد في تقييمهـا ، وتقـديم التوصـيات المناسـبة بهـذا الخصـوص. لتحقيـق الغايـة مـن هـذه الدراسـة تـم إتبـاع المـنهج التحلـيلي الوصـفي ،حيـث تكونـت عينـة الدراسـة مـن (150) شركـة مسـاهمة (خدميـة وصـناعية وتجاريـة) ، وزعـت عليهـا الاسـتبانة التـي تـم تصـميمها للوفـاء بمتطلبـات هـذه الدراسـة . وتوصـلت الدراسـة الى عـدة نتـائج أهمهـا ما يلي:

1- تـوافر خصـائص الجـودة في نظـم المعلومـات المحاسـبية الالكترونيـة و بـدرجات متفاوتـه لـدى الشركات المبحوثة.

2- توافير عنصر مسايرة التطور، و الكفاءة و الخبرة لدي شركات البرمجة.

6) دراسـة وادي، وغنـيم (2007) ، بعنـوان: " مـدى جـودة المعلومـات المحاسـبية التـي تنتجهـا نظـم المعلومات الإدارية المحوسبة في بلديات محافظة غزة".

هـدفت هـذه الدراسـة الى التعـرف عـلى مـدى جـودة المعلومـات التـي تنتجهـا نظـم المعلومـات الإداريـة المحوسـبة في بلـديات قطـاع غـزة في فلسـطين الممثلـه لمجتمـع الدراسـة ، حيـث تـم أخـذ عينـة مكونـة مـن (11) بلديـة في قطـاع غـزة ،لاستكشـاف مـدى فعاليـة نظـم المعلومـات الإداريـة المحوسـبة المسـتخدمة في بلـديات محافظـات غـزة وتحديـد نـوع المعلومـات، كـما هـدفت الدراسـة إلى التعـرف عـلى أنـواع القـرارات المتخـذة ودور النظـام الحـالي فيهـا، كـما حـددت أنـواع نظـم المعلومـات الإداريـة المحوسـبة الأكـثر اسـتخداماً في بلديات محافظات غزة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- يعـد نظـام المعلومـات الإداري المحوسـب المسـتخدم حاليـاً في بلـديات محافظـة غـزة نظامـاً فعـالاً في إنتاج المعلومات اللازمة لصنع القرارات.

2- يــوفر هــذا النظــام جــودة للمعلومــات، لا تتنــاقض مــع كــون المعلومــات حديثــة ودقيقــة ومتطابقة وملائمة.

3- هنــاك ضــعف في قــدرة النظــام الحــالي عــلى تــوفير المعلومــات اللازمــة لتحديــد أهــداف البلديــة واستراتيجياتها.

7)دراســة الشــريف وحريــة(2006) ، بعنــوان ، " مخــاطر نظــم المعلومــات المحاســبية الإلكترونيــة - دراســة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غز ة"

هــدفت هــذه الدراســة إلى التعــرف عــلى المخــاطر التــي تواجــه نظــم المعلومــات المحاســبية الإلكترونيــة في المصــارف العاملــة في قطــاع غــزة، والتعــرف عــلى أهــم الأســباب التــي تــؤدي إلى حــدوث تلــك المخــاطر والإجــراءات التــي تحــول دون وقــوع تلــك المخــاطر. و قــد قــام الباحثــان بــالاطلاع عــلى الدراســات الســابقة والأبحاث التــي اهتمــت بهــذا هــذا المجــال، ثــم إعــداد اســتبيان خــاص تــم توزيعــه عــلى عينــة شــاملة مــن البنــوك العاملــة (وحــدة المعاينــة مــدراء المصــارف والمحاســبين ورؤســاء الأقســام ومراجعــي نظــم المعلومــات الإلكترونيــة والمــراجعين الــداخليين والمــراقبين في تلــك المصــارف ومهنــدسي ومــوظفي دوائــر تكنولوجيــا المعلومــات) في محافظــات قطــاع غــزة, و مــن ثــم تــم تحليــل البيانــات التــي تــم جمعهــا؛ وبنــاء عــلى ذلــك تــم اســتخلاص بعــض النتــائج التــي أســهمت في التعــرف عــلى أهــم المخــاطر التــي تواجــه نظــم المعلومــات المحاســبية الالكترونيــة في المصــارف العاملــة في قطــاع غــزة، و التــي مــن اهمهــا: (1) مخــاطر نظــم المعلومــات المحاســبية المحوســبة, و ان كانــت تحــدث لــدى البنــوك العاملــة في قطــاع غــزة, الا أنهــا تكــرر بشــكل غــير كبــير؛ (2)عــدد مــوظفي تكنولوجيــا المعلومــات في المصــارف العاملــة في قطــاع غــزة ؛ (3) حــدوث مخــاطر نظــم المعلومــات المحاســبية الالكترونيــة ترجــع إلى أســباب تتعلــق بمــوظفي البنــك, نتيجــة قلــة الخــبرة, الــوعي والتــدريب، اضــافة إلى أســباب تتعلــق بــإدارة المصرــف؛ نتيجــة لعــدم وجــود سياســات واضــحة ومكتوبــة وضــعف الاجــراءات والأدوات الرقابيــة المطبقــة لــدى المصرــف؛ (4) المصــارف العاملــة في قطــاع غــزة تتبــع اجــراءات حمايــة كافيــة لمواجهة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية. و على ضوء نتائج الدراسة

تـم التوصـل إلى مجموعـة مـن التوصـيات مـن أهمهـا : (1) مـن الضرـوري أن تـدعم الادارة العليـا للمصـارف أمـن المعلومـات لـديها و أن تعمـل عـلى إنشـاء قسـم خـاص بتكنولوجيـا المعلومـات في كافـة المصـارف وتـوفير كـادر متخصـص في تكنولوجيـا المعلومـات بحيـث يكـون لـه منـدوبون في الفـروع ذوو خـبرة وكفـاءة عاليـة لأجـل العمـل عـلى حمايـة أمـن نظـم المعلومـات المحاسـبية لـدى المصـارف. و كـذلك تطـوير قـدرات العـاملين لـديها في مجـال امـن المعلومـات و حمايتهـا.(2) ضرورة وضـع إجـراءات تضـمن اسـتمرارية عمـل وجاهزيـة نظـم المعلومـات للعمـل في حالـة الأزمـات, و ذلـك مـن خـلال اسـتخدام تجهيـزات منيعـة أو مرتبـة بحيـث تسـتطيع اكتشـاف المخـاطر قبـل حـدوثها والحـد مـن وقوعهـا. وكـذلك العمـل عـلى تعميـة أو تشـفير المعلومـات عنـد الحفـظ والنقـل والتخـزين عـلى مختلـف الوسـائط كي لا يـتمكن أحـد مـن اختراقهـا. (3) وضـع ضـوابط أمـن ورقابـة للمعلومـات المتداولـة بكافـة أشـكالها، سـواء أكانـت ورقيـة أم اتصـالات سـلكية ولاسـلكية والإنترنـت, والعمـل عـلى سـن التشرـيعات اللازمـة لأمـن المعلومـات والـنظم والشـبكات المعلوماتيـة. و وجـود خطـة حمايـة أمنيـة شـاملة والتـي تـنعكس عـلى انخفـاض النفقـات الناتجـة عـن توظيـف الحلـول الجزئية للأمن.

2-2-2 الدراسات باللغة الانجليزية:

1) Salehi & Abdipour,(2011),” A Study of the Barriers of Implementation of Accounting Information System : Case of Listed Companies In Tehran Stock Exchange”

هـدفت هـذه الدراسـة إلى الكشـف عـن الحـواجز التـي تحـول دون تطبيـق نظـم المعلومـات المحاسـبية في طهـران. تكـون مجتمـع الدراسـة مـن (406) شركـات مـن (36) قطاعـاً صـناعياً مختلفاً.أمـا عينـة الدراسـة فقـد تكونـت مـن (100) شركـة مدرجـة في بورصـة طهـران ، كـما تـم الأعـتماد عـلى المـنهج الوصـفي التحليلي لتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال أستبانة تم تطويرها لهذه الغاية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية هي واحدة من النظم الفرعية في نظام المعلومات الإدارية المهمة جداً في جميع الشركات. كما أظهرت عدداً من المعوقات التي تحول دون تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في بورصة طهران وهي (الادارة الوسطى، والموارد البشرية، و الهيكل التنظيمي، و العوامل البيئية، و المسائل المالية، و الثقافة التنظيمية).

2) Wongsim, & Gao,(2011)," Exploring Information Quality In Accounting Information Systems Adoption"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الطرق التي يمكن بموجبها التحكم بنوعية المعلومات من خلال تبني نظم المعلومات المحاسبية. ولتحقيق الغاية من هذه الدراسة قام الباحث بإقتراح إطار مفاهيمي لسبل التحكم بنوعية المعلومات خلال عملية تشغيل نظام المعلومات المحاسبي المستخدم. حيث تم تبني المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات اللازمة لإستكمال متطلبات هذه الدراسة. حيث تكونت وحدة المعاينة من (44) فرداً يعملون في (10) شركات صناعية في تايلاند.

توصلت الدراسة إلى أن الإطار المفاهيمي المقترح للتحكم بنوعية المعلومات يساعد في الإرتقاء بمستوى القرارات المتخذه في الشركات الصناعية التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية. وبالتالي فقد أوصى الباحث بضرورة تبني نظم المعلومات المحاسبية خاصة في ظل تعقد وتشعب الأنشطة الخاصة بالشركات الصناعية.

3) Ariwa & Eseimokumoh,(2008)," Financial Informatics Enterprise And Audit Risk In Developing Economy "

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر مخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على مستوى التدقيق في نيجيريا. كما سعت إلى الكشف عن أثر المشاريع المعلوماتية المالية ومخاطر التدقيق على تنمية قطاع الأقتصاد. تعد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي أختار الباحثان فيها مكاتب التدقيق في نيجيريا لتطبيق دراستهما فيها للتوصل إلى النتائج المرجوة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة لجمع البيانات من عينة ملائمة تكونت من مجموعة من المدققين في شركات تدقيق مختصة في نيجيريا.

وخلصت الدراسة إلى ان مخاطر نظم المعلومات المحاسبية تؤثر سلباً على أداء مكاتب التدقيق، ويعود ذلك إلى عدم وعي المدققين في هذه المكاتب إلى طبيعة المخاطر التي تواجهها أنظمة المعلومات التي ترتبط بعمليات التدقيق، وبالتالي عدم قدرتهم على التعامل معها ومعالجتها.

4) Noor & Malcolm,(2007)," Factors Influencing the Alignment of Accounting Information Systems in Small and Medium Sized Malaysion Manufacturing Firms

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المستويات المختلفة من الملاءمة لنظم المعلومات المالية في سياق محدد للشركات الصناعية الصغيرة ومتوسطة الحجم في ماليزيا والعوامل المؤثرة فيها وبشكل خاص قد ركزت الدراسة على الملاءمة بين متطلبات المعلومات المحاسبية وقدرة نظم المعلومات المحاسبية على توليد المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية ؛ ولهذا الغرض قام الباحثان باستخدام استبيان لبيانات (214) شركة جمعت خصائص المعلومات على (19) حساب لكلتا المتطلبات والقدرة وقد توصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

1- إن استخدام المدخل المعتدل والأدلة المكتسبة لملاءمة نظم المعلومات المحاسبية، في بعض الشركات كان مرتفعاً؛ مما يعني أن هناك توافقاً بين متطلبات المعلومات المحاسبية وقدرة نظم المعلومات المحاسبية على توليد تلك المعلومات.

2-هناك بعض العوامل (قدرة النظام على احتواء المعلومات الخاصة بالشركة المستخدمة له، ومقومات النظام) التي تحدد مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية للشركات الصغيرة مثل طبيعة النشاط وحجم العمل ومدى إمتثالهما إلى متطلبات تشغيل النظام. وبشكل عام فإن ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية تتعلق بمستوى وعي وإدراك العاملين في الشركات الصغيرة لمتطلبات إستخدام تكنولوجيا المعلومات ، مما قد يؤدي إلى الاستعانة بخبرات من شركات وهيئات دولية وشركات محاسبة لإثراء كادر الشركات الصغيرة بفنيات إستخدام تكنولوجيا المعلومات في الشركات الصغيرة.

5) Deborah and Wen,(2007), "Reducing the Threat Levels for Accounting Information Systems Challenges for Management , Accountants, Auditors, and Academicians

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التهديدات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمثلت عينة الدراسة في وزارة الأمن الداخلي والتي أشتملت على عينة الدراسة المكونة من إدارة الوزارة ، ومجموعة من محاسبيها، ومدققيها، كما أشتملت على مجموعة من الأكاديميين الذي يعملون ضمن مرتب الوزارة. ولتحقيق الغاية من هذه الدراسة قام الباحثان بتقسيم مخاطر أمن المعلومات إلى خمسة مستويات تظهرها ألوان مختلفه تشير إلى مستوى الخطر(التهديدات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية المعمول بها) ، حيث يشير اللون الأحمر إلى تهديد شديد لإختراق النظام المعمول به وبالتالي يعتبر تهديدا قويا إلى للأمن القومي، في حين يشير اللون البرتقالي إلى مستوى أقل من التهديد ولكنه مرتفع ، كما يشير اللون الأصفر إلى المخاطر القابلة للتصعيد والتي من الممكن أن تصبح تهديداً قوياً للأمن القومي ، في حين يشير اللون الأزرق إلى المخاطر الحذره والتي يمكن السيطره عليها ، ويشير اللون الأخضر– إلى المخاطر المنخفضة.ولتحقيق الغاية من هذه الدراسة قام الباحثان بإتباع المنهج الوصفي من خلال توزيع إستبانه على وحدة المعاينة المذكوره ، والتي أشتملت على فقرات تهدف إلى تحديد العلاقة بين مستويات التهديد المختلفة، ودرجة قوة إدارة الشركة فضلاً عن درجة أمن المعلومات فيها.

وقد حددت الدراسة أنه عند مستوى التهديد الحذر يمكن اتخاذ مجموعة من القرارات المالية والإدارية والاستثمارية الرشيدة لأنها تستند إلى معلومات ملائمة وشفافة وموثوق بها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- إن تطبيق مستوى ملائم من الضوابط الرقابية يضمن إنتاج معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها إنما يقع على عاتق الإدارة في الشركة.

2- إن إدراك خطر التهديد الذي تواجهه الشركات إنما يقع على عاتق المحاسبين والإدارة ومحللي النظم وعليهم الإبلاغ عن الأخطار الناجمة عن التهديدات التي تواجهها أنظمة المعلومات في الشركة.

6) Almutairi , and Subramanian,(2005), " Empirical Application of the Delone and Mclean Model in the Kuwaiti Private Sector

هدفت الدراسة إلى تطبيق نموذج Deton and Mclean (1992) المتعلق بتحديد المتغيرات التي تقيس أداء نظم المعلومات في القطاع الخاص الكويتي ، وذلك من خلال ستة عوامل هي جودة النظام، وجودة المعلومات، واستخدام النظام، ورضا مستخدمي النظام، وتأثير النظام في مستخدميه، وتأثيره في أداء الشركة، وقد تم إجراء اختبار حول مدى نجاح نظم المعلومات المطبقة على عينة مكونة من 7 شركات تمثل 7 قطاعات في الكويت، حيث تم تحليل الانحدار لإيجاد العلاقة بين المتغيرات الواردة في النموذج المذكور، اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق الغاية من هذه الدراسة، حيث توصلا إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من جودة النظام وجودة المعلومات ورضا مستخدمي النظام، كما أن استخدام النظام من قبل المستخدمين يؤثر على نحو مباشر في اتجاهات هؤلاء المستخدمين تجاه النظام.

أوصى الباحثان بما يلي :

1- استخدام النموذج في منظمات الأعمال نظراً للمنفعة التي يمكن الحصول عليها من خلاله لبناء قرارات تلائم احتياجات المنظمة.

2- ضرورة وضع مقاييس لجودة المعلومات، وجودة الخدمة، ودليل لإستخدام أنظمة الملومات المحاسبية، في المؤسسات العامة والخاصة للحصول على رضى المستخدم.

3-2-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن غيرها بما يلي :

1) التعرف على أثر نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة ما يتم نشره من قوائم مالية ، وذلك من خلال دراستها لمراحل إدخال ومعالجة البيانات والتقرير عنها ، والتي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة في حدود علم الباحث، إذ تمحورت حول سعيها إلى تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية، من خلال الإرتقاء بها لتطلعات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية. كما ركزت على تقييمها لأداء أفضل من خلال التعرف على المخاطر التي يحتكم إليها نظام المعلومات المحاسبي .

2) التعرف على مدى اهتمام الشركات الصناعية الكويتية بنظم المعلومات المحاسبية، وعلى الأساليب المستخدمة لطرق قياس العمليات المحاسبية ، والتي تضمن التقرير عن معلومات ذات موثوقية تلائم احتياجات مستخدميها.

3) تركيز هذه الدراسة على جانب حيوي ومهم في دنيا الأعمال ألا وهو جودة القوائم المالية ، وبالتالي فمن شانها زيادة وعي وإدراك العاملين في الشركات الصناعية الكويتية ، وخاصة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية بحيث تتم وبصورة تخدم مستخدميها.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 منهجية الدراسة

3-2 مجتمع وعينة الدراسة

3-3 مصادر جمع المعلومات

3-4 أساليب القياس الإحصائي

1-3 منهجية الدراسة :

لتحقيق الهدف المرجو من هذه الدراسة ، سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في دراسة أثر نظم المعلومات المحاسبية كمتغير مستقل ممثلاً في (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، التقرير عن المعلومات المحاسبية) على جودة القوائم المالية كمتغير تابع ممثلاً في (الملاءمة، والموثوقية). ولتحقيق هذه الغاية سيتم ترتيب زيارات ميدانية لموقع عينة المبحوث لجمع المعلومات اللازمة من خلال الاستبانة التي سيتم تطويرها بالاعتماد على الإطار النظري والدراسات السابقة والمواضيع ذات الصلة بالموضوع والتي ستمر بالمراحل الروتينية لاعتمادها كأداة يمكن الاعتماد عليها لجمع المعلومات ، ومن ناحية أخرى فهي تحليلية، حيث سيتم تفريغ البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبانه التي سيتم تطويرها بالأعتماد على مقياس ليكرت الخماسي إلى البرنامج الإحصائي SPSS، وذلك بهدف تحويل متغيرات الدراسة غير الكمية الى متغيرات كمية نستطيع من خلالها إثبات صحة فروضها والخروج بالنتائج والتوصيات.

2-3 مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية الكويتية المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي والبالغ عددها (29) شركة صناعية ، حيث تم اختيار (10) شركات منها بشكل عشوائي لتمثل عينة الدراسة ، في حين تم تحديد وحدة المعاينة بالمدققين الداخليين والمراقبين ومحللي النظم ، وفيما يلي عرض للشركات الصناعية الكويتية التي تم اختيارها لتشمل عينة الدراسة :

جدول رقم (1) عينة الدراسة

الرقم	اسم الشركة الصناعية	وحدة المعاينة		
		مراقب مالي	محلل نظم	مدقق داخلي
1	الشركة الكويتية لصناعة الانابيب	1	1	13
2	شركة أسمنت الكويت	1	1	13

3	شركة الشعيبة الصناعية	1	1	13
4	شركة السكب الكويتية	1	1	13
5	شركة الصناعات المتحدة	1	1	13
6	شركة الكوت للمشاريع الصناعية	1	1	13
7	شركة صناعات التبريد والتخزين	1	1	13
8	شركة الصناعات الوطنية	1	1	13
9	الشركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية	1	1	13
10	شركة المعادن والصناعات التحويلية	1	1	13
	المجموع الفرعي	10	10	130
			المجموع الكلي	150

المرجـــــع : بورصـــــة الكويـــــت لـــــلاوراق الماليـــــة ، متـــــوفر الكترونيـــــاً http://www.kuwaitse.com/PORTAL/A/Stock/Companies.aspx, accessed on 17/3/2012.

هنا تجدر الإشاره إلى أنه تم توزيع الإستبانات على وحدة المعاينة المكونة من 150 فرداً ، والتي تم إختيارها من مجتمع مكون من 29 شركة صناعية في دولة الكويت. تم إسترداد 142 إستبانة بسبب عدم إجابة 8 أفراد من العينة المبحوثة، واستبعدت 7 منها لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي ليصبح مجموع الإستبانات التي أخضعت إلى التحليل الإحصائي مساويا 135 استبانة.

3-2-1 خصائص الشركات عينة الدراسة

أما فيما يتعلق بالخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، فقد قام الباحث باستخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد العينة وتم تلخيص النتائج في الجداول الأتية :

- **الجنس**

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	98	72.60
أنثى	37	27.4
المجموع	135	100.0

أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس إلى أن نسبة الذكور قد بلغت (62.6%) في حين بلغت نسبة الإناث (27.4%) ، مما يعني ان نسبة تأثير الذكور في نتائج الدراسة تصل إلى حوالي ضعفي أثر الأناث.

- **العمر**

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة %
اقل من 31	76	56.3
40-31	39	28.9
50-41	17	12.6
60-51	3	2.2
المجموع	135	100.0

يشير الجدول رقم (3) والمتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر، إلى أن ما نسبته (56.3%) من أفراد عينة الدراسة هم من الذين أعمارهم أقل من 31 سنة، مما يعني بأن تقريباً نصف وحدة المعاينة تكونت من ذوي الأعمار الصغيرة والتي سيكون لها الأثر الأكبر على نتائج الدراسة ،بينما نسبة الذين تراوحت أعمارهم بين (31- 40) سنة (28.9%)،مما يعني أن نسبة تأثير الأعمار المتوسطة على نتائج الدراسة مساوٍ إلى (28.9%) ، في حين بلغ تأثير الشريحه العمرية الكبيره على نتائج الدراسة ما يقارب (14.8%) ، حيث تكونت نسبة أفراد عينة الدراسة الذين تتراوح أعمارهم من (41- 50) سنة (12.6%). و حصل أفراد عينة الدراسة الذين أعمارهم (51-60) سنة على نسبة (2.2%)

- المؤهل التعليمي

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المؤهل التعليمي	التكرار	النسبة %
بكالوريوس	98	72.6
دبلوم عالي	3	2.2
ماجستير	27	20.0
دكتوراة	7	5.2
المجموع	135	100.0

فيما يتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي، فيشير الجدول رقم (4) إلى أن أكثر من نصف العينة هم من حملة درجة البكالوريوس وبنسبة (72.6%)، وهذا يعني أن أكثر من نصف العينة المبحوثة قد تكون غير ملمة بوضوع الدراسة، وأن ما نسبته (2.2%)

مـن أفـراد عينـة الدراسـة هـم مـن حملـة الـدبلوم العـالي والتـي قـد تكـون لـديهم المعرفـة ولـو بسـيطة بموضـوع الدراسـة. وأن مـا نسـبته (20%) مـن أفـراد عينـة الدراسـة هـم مـن حملـة الماجسـتير، وأخـيرا بلغـت نسـبة أفـراد عينـة الدراسـة ممـن هـم حاصـلون عـلى شـهادة الـدكتوراة (5.2%). وهـذا يعنـي بـأن حـوالي (25.2%) من العينة المبحوثة يتوقع أن يكون لديها الإلمام الكافي بموضوع الدراسة .

– الخبرة

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

المده	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	67	49.6
5 سنوات وأقل من 10 سنوات	48	35.6
10 سنوات وأقل من 15 سنوات	9	6.7
15 سنة فما فوق	11	8.1
المجموع	135	100.0

مـن حيـث توزيـع أفـراد عينـة الدراسـة المسـتجيبين مـن حيـث عـدد سـنوات الخـبرة، فقـد تبـين أن مـا نسـبته (49.6%) مـن المسـتجيبين هـم ممـن عـدد سـنوات خـبرتهم 5 فأقـل،، وهـذا يعنـي بـأن مـا يقـارب نصـف العينـة المبحوثـة تكونـت مـن ذوي الخـبرة القليلـة والتـي يتوقـع أن يكـون لهـا الأمـام البسـيط بـأثر نظـم المعلومـات المحاسـبية عـلى تحسـين جـودة القـوائم الماليـة ،وأن مـا نسـبته (35.6%) مـن المسـتجيبين هـم ممـن تـتراوح عـدد سـنوات خـبرتهم مـن (5 سـنوات وأقـل مـن 10 سـنوات)، . وأن (6.7%) مـن أفـراد عينـة الدراسـة هم ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم من (10 سنوات وأقل من 15 سنة)،

مـما يعنـي بـان أكـثر مـن نصـف العينـة المبحوثـة تكونـت مـن ذوي الخـبرة المتوسـطة، والتـي يتوقـع أن يكـون لـديهم الحـد الأدنى مـن المعلومـات المتعلقـة بـأثر نظـم المعلومـات المحاسـبية في تحسـين جـودة القـوائم الماليـة . وبينـت النتـائج أن (8.1%) مـن الأفـراد الـذين شـملتهم الدراسـة هـم ممـن عـدد سـنوات خـبرتهم 15 سنة فما فوق، وهي الفئة التي يتوقع ان يكون لديها الإلمام الكافي بموضوع الدراسة.

- المستوى الوظيفي

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة%
مدقق داخلي	115	85.20
مراقب مالي	10	7.40
محلل نظم	10	7.40
المجموع	135	100.0

فـيما يتعلـق بتوزيـع أفـراد عينـة الدراسـة حسـب المسـتوى الـوظيفي، فيشـير الجـدول رقـم (6) إلى أن أكـثر مـن نصـف العينـة هـم مـن مـدققين داخليـين وبنسـبة (85.20%)، الـذي يعنـي تـوافر المعرفـة لـديهم عـن موضـوع الدراسـة ،وأن مـا نسـبته (7.40%) مـن أفـراد عينـة الدراسـة هـم مراقبـون مـاليون ، مـما يعنـي بـأن (7.40%) مـن أفـراد العينـة المبحوصـة هـم ممـن تتـوافر لـديهم المعرفـة عـلى النـواحي الماليـة ، وأخـيرا بلغـت نسـبة أفـراد عينـة الدراسـة ممـن مسـتواهم الـوظيفي محللـو نظـم (7.40%) ، وهـم الفئـة التـي تتـوفر لـديهم المعرفة بنظم المعلومات المحاسبية .

3-3 مصادر جمع المعلومات

أسـتند الباحـث الى المصـادر التاليـة لتحقيـق الغايـة مـن هـذه الدراسـة، والمتمثلـة في معرفـة أثـر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في زيادة جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية :

المصادر الاولية :

تتمثل المصادر الأولية في الزيارات الميدانية لمواقع الشركات الصناعية الكويتية التي تم اختيارها كعينة لإتمام متطلبات هذه الدراسة . حيث سيتخلل هذه الزيارات توزيع أداة (الإستبيان – ملحق رقم 1) الدراسة على وحدة المعاينة المكونة من مدراء ، و رؤوساء أقسام، و محاسبين ، كما سيتم الإجابة عن أية استفسارات أثناء تعبئة الاستبانة لضمان الحصول على معلومات دقيقة تساعد في زيادة موضوعية ما سيتم التوصل اليه من نتائج على ضوء التحليل الإحصائي اللازم لإثبات مدى صحة فروض الدراسة.

فقد تكوّنت أداة الدراسة(الإستبانة) من خمسة أجزاء رئيسة هي:

-الجزء الأول: تضمّن هذا الجزء خمسة متغيرات متعلقة بالخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة وهي (الجنس، والعمر، والمؤهل التعليمي، وسنوات الخبرة والمستوى الوظيفي) .

- الجزء الثاني: فقرات تقيس أبعاد المتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية) وتتضمن :

- **إدخال البيانات المحاسبية: وتم قياسه من خلال الفقرات 1- 9**
- **معالجة البيانات المحاسبية: وتم قياسه من خلال الفقرات 10-19**
- **التقرير عن المعلومات المحاسبية: وتم قياسه من خلال الفقرات 20-26**

-الجزء الثالث: فقرات تقيس أبعاد المتغير التابع (جودة القوائم المالية) وهي:

- **الملاءمة: وتم قياسه من خلال الفقرات 27-32**
- **الموثوقية: وتم قياسه من خلال الفقرات 33-37**

المصادر الثانوية:

وتشمل على ما يلي :

1) المراجع والمصادر المكتبية ، العربية والإنجليزية ذات العلاقة والتي سيتم الاعتماد عليها لإعداد الجانب النظري للدراسة

2) الوثائق والأوراق والتقارير المتعلقه بالشركات الصناعية الكويتية والتي من شانها اثراء الباحث بمعلومات عن الشركة المبحوثة والتي قد تفيده في الجانب العملي .

3) الدراسات والمجلات المحكمة ومواقع الانترنت ذات الصله المتعلقه بموضوع الدراسه.

3-3-1 صدق وثبات أداة الدراسة

3-3-1-1 الصدق الظاهري

اختبر الباحث صدق أداة الدراسة من خلال اتباعه منهج الصدق الظاهري، وذلك من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين من أساتذة الجامعات الأردنية الحكومية منها والخاصة ، حيث تمّ تحكيمها من قبلهم بمنهجية علمية، إلى أن وصلت أداة الدراسة إلى شكلها النهائي (ملحق رقم 1).

3-3-1-2 الموثوقية Reliability: لاختبار الثبات، قام الباحث باستخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس مدى ثبات أداة القياس وفقا لإجابات الأفراد المبحوثين والبالغ عددهم (150) فردا، والجدول رقم (6) يوضح نتائج الإختبار، حيث كانت قيم كرونباخ ألفا لجميع متغيرات الدراسة وللأداة ككل مقبولة في البحوث والدراسات الإنسانية لكونها أكبر من (60%) (Malhotra, 2004, p: 268).

جدول رقم (7)

نتائج اختبار معامل كرونباخ ألفا

	البعد	عدد الفقرات	قيمة (α) ألفا %
المتغير المستقل نظم المعلومات المحاسبية	ادخال البيانات المحاسبية	9	%77.6
	معالجة البيانات المحاسبية	10	%72.4
	التقرير عن المعلومات المحاسبية	7	%81.3
المتغير المستقل ككل		26	%72.6
المتغير التابع جودة القوائم المالية	الملاءمة	6	%83.6
	الموثوقية	5	%65.7
المتغير التابع ككل		11	%79.1
الأداة ككل		37	%81.9

4-3 تصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية

استخدم الباحث الحزمة الاحصائية للعلوم الانسانية والاجتماعية (SPSS)، معتمداً على الأساليب الإحصائية الآتية للإجابة عن أسئلة البحث، كذلك اختبار الفرضيات الواردة فيه، وهي:

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة.

2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

3. **معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha): للتأكد من درجة ثبات أداة قياس الدراسة.**
4. **اختبار الانحدار البسيط: بهدف اختبار فرضيات الدراسة.**
5. **الوزن النسبي والذي تم تحديده طبقاً للمقياس الآتي:**

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

طول الفئة = (5 – 1) / 3 = 1.33

وبذلك يكون الوزن النسبي المنخفض من 1 – 2.33

والوزن المتوسط من 2.34 – 3.67

والوزن المرتفع من 3.68 – 5

الفصل الرابع

1-4 وصف إتجاهات عينة الدراسة

2-4 إختبار فرضيات الدراسة

يهدف هذا الجزء إلى معالجة البيانات من حيث المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لوصف اتجاهات عينة الدراسة نحو فقرات الدراسة، و التي تقيس المتغيرات المستقلة و التابعة من حيث الأهمية بالاعتماد على الوسط الحسابي للفقرة.

1-4 وصف إتجاهات عينة الدراسة

أولا: المتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية)

1) إدخال البيانات المحاسبية

الجدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات ادخال البيانات المحاسبية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	تراجع المعاملة الإقتصادية من قبل المسؤولون في الدائرة المالية تمهيداً لإدخالها على نظام المعلومات المحاسبي.	3.6	1.38865	متوسطة
2	يتم الإستعانة بمدراء الدائرة المالية لتوجيه القيود المحاسبية عند إدخالها إلى النظام.	4.05	1.20520	مرتفعة
3	تُرحل القيود المحاسبية إلى النظام المحاسبي من قبل مدراء الدائرة المالية.	3.7	1.12684	مرتفعة
4	تتوفر آلية في نظام المعلومات المحاسبي المستخدم تساعد في رفض المعلومات المدخلة أكثر من مرة.	3.5	1.44450	متوسطة

5	يتم توليد رقماً إلكترونياً من قبل النظام يميز المعاملات الإقتصادية عن بعضها البعض.	3.27	1.20589	متوسطة
6	تنقل البيانات من واقع المستندات المؤيدة لها إلى وثائق الإدخال المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي حسب التعليمات الموجودة.	4.25	1.08393	مرتفعة
7	تتعرض المدخلات بعد ترحيلها إلى النظام إلى تعديل نتيجة التدخل من قبل مستخدمي النظام.	3.71	1.23779	مرتفعة
8	يتم ترتيب المعاملات الإقتصادية يدوياً قبل الإدخال لنظام المعلومات المحاسبي.	3.19	1.48875	متوسطة
9	تجرى عملية مطابقة بين المجاميع المسجلة يدوياً والمسجلة إلكترونياً بعد الإنتهاء من عملية الإدخال.	3.24	1.37389	متوسطة
	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام	3.62	0.7728	متوسطة

يظهر من الجدول رقم(8) بأن المتوسط الحسابي العام لإدخال البيانات المحاسبية مساوٍ إلى (3.62) ، وهذا يعني بأن الوزن النسبي لهذا المتغير يعتبر متوسطا لأن الوسط الحسابي العام له يقع ضمن الفئة المتوسطة (2.34 – 3.67) ، كما يشير الإنحراف المعياري العام (0.7728) إلى ان تشتت القيم حول الوسط الحسابي منخفضه مما يعني بالضرورة ملاءمة و إمكانية الإعتماد على هذا المتغير (إدخال البيانات المحاسبية) لقياس المتغير المستقل. فقد جاءت الفقرة " تنقل البيانات من واقع المستندات المؤيدة لها إلى وثائق الإدخال المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي حسب التعليمات الموجودة " في المرتبة الأولى بأهمية نسبية مرتفعة وبمتوسط حسابي (4.25) وانحراف معياري (1.08)،فيما جاءت الفقرة " تتم الاستعانة بمدراء الدائرة المالية لتوجيه القيود المحاسبية عند إدخالها إلى النظام" في المرتبة الثانية بأهمية نسبية مرتفعة وبمتوسط حسابي (4.05) وانحراف معياري (1.2)، بينما جاءت الفقرة " تتعرض المدخلات بعد ترحيلها إلى النظام إلى تعديل نتيجة التدخل من قبل مستخدمي النظام " في المرتبة الثالثة وبأهمية نسبية مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.71)

وانحـراف معيـاري (1.23). في حـين جـاءت الفقـرة "تُرحـل القيـود المحاسـبية إلى النظـام المحاسـبي مـن قبـل مـدراء الـدائرة الماليـة" في المرتبـة الرابعـة بأهميـة نسـبية مرتفعـة وبمتوسـط حسـابي (3.70) وانحـراف معيـاري (1.12684)، كـما جـاءت الفقـرة " تراجـع المعاملـة الاقتصـادية مـن قبـل المسـؤولين في الـدائرة الماليـة تمهيـداً لإدخالهـا إلى نظـام المعلومـات المحاسـبي" في المرتبـة الخامسـة وبأهميـة نسـبية متوسـطة وبمتوسـط حسـابي (3.6) وانحـراف معيـاري (1.38865). وجـاءت الفقـرة " تتـوافر آليـة في نظـام المعلومـات المحاسـبي المسـتخدم تسـاعد في رفـض المعلومـات المدخلـة أكـثر مـن مـرة" في المرتبـة السادسـة وبأهميـة نسـبية متوسـطة وبمتوسـط حسـابي (3.5) وانحـراف معيـاري (1.44450). أمـا الفقـرة " يـتم توليـد رقـماً إلكترونيـاً مـن قبـل النظـام يميـز المعـاملات الإقتصـادية عـن بعضـها بعضـا" فقـد جـاءت في المرتبـة السـابعة وبأهميـة نسـبية متوسـطة ومتوسـط حسـابي (3.27) وانحـراف معيـاري (1.20589). كـما جـاءت الفقـرة" تجـرى عمليـة مطابقـة بـين المجـاميع المسـجلة يـدوياً والمسـجلة إلكترونيـاً بعـد الإنتهـاء مـن عمليـة الإدخـال" في المرتبـة الثامنـة وبأهميـة نسـبية متوسـطة ومتوسـط حسـابي (3.24) وانحـراف معيـاري (1.37389). واحتلـت الفقـرة " يـتم ترتيـب المعـاملات الإقتصـادية يـدوياً قبـل الإدخـال إلى نظـام المعلومـات المحاسـبي" المرتبـة التاسـعة بأهميـة نسبية متوسطة وبمتوسط حسابي (3.19) وانحراف معياري (1.48875).

2) معالجة البيانات المحاسبية

تـم قيـاس هـذا المتغـير مـن خـلال (10) فقـرات، ويتضـمن الجـدول رقـم (9) نتـائج كـل مـن المتوسـط الحسابي والانحراف المعياري للوصف والوزن النسبي للتقييم.

الجدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمعالجة البيانات المحاسبية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي

10	يتم نقل البيانات الأصلية إلى وثائق الإدخال لنظام المعالجة حسب التعليمات المتبعة.	3.3111	1.23062	متوسطة
11	يتم صيانة أجهزة الحاسب الآلي بصورة مستمرة لضمان دقة ما يتم إستخراجة من معلومات محاسبية.	3.4519	1.42325	متوسطة
12	تعتبر أنظمة التشغيل المستخدمة في الشركة محمية من التدخل الخارجي (الأشخاص غير المصرح لهم بالدخول إلى النظام).	3.4593	1.39703	متوسطة
13	تستخدم الشركة برمجيات متطورة لمعالجة البيانات المدخلة إلى النظام.	3.5926	1.57545	متوسطة
14	يتم تحديد أسم مستخدم النظام عند تنفيذ عمليات المعالجة.	3.6593	1.37224	متوسطة
15	التقنية المستخدمة في عمليات المعالجة تساهم في توفير معلومات دقيقة.	3.8815	1.25812	مرتفعة
16	توفر الضوابط الرقابية المستخدمة في عمليات التشغيل (مثل المجاميع ، المطابقات، العمليات الحسابية المزدوجة) حماية للبرمجيات المستخدمة.	3.1037	1.38367	متوسطة
17	توفر التقنية المستخدمة في نظام التشغيل الإمكانية لتخزين ما يتم معالجته من البيانات لفترات طويلة.	3.5333	1.14475	متوسطة
18	آلية المعالجة المستخدمة تعتبر مرنة لدرجة أنها تستوعب التغيرات المهنية (التحديث على معايير المحاسبة والقوانين المعمول بها) .	3.8444	1.13865	مرتفعة

19	يسمح نظام المعلومات المحاسبي بمعالجة كم هائل من العمليات المحاسبية	3.6667	1.28713	متوسطة
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري لتشغيل البيانات المحاسبية		3.55	0.6140	متوسطة

يظهر من الجدول رقم(9) بأن المتوسط الحسابي العام لتشغيل البيانات المحاسبية مساوٍ إلى (3.55) ، وهذا يعني بأن الوزن النسبي لهذا المتغير يعتبر متوسطا لأن الوسط الحسابي العام له يقع ضمن الفئة المتوسطة (2.34 – 3.67) ، كما يشير الإنحراف المعياري العام (0.6140) إلى أن تشتت القيم حول الوسط الحسابي منخفضه مما يعني بالضرورة ملاءمة و إمكانية الإعتماد على هذا المتغير (لمعالجة البيانات المحاسبية) لقياس المتغير المستقل.حيث جاءت الفقرة " التقنية المستخدمة في عمليات المعالجة تساهم في توفير معلومات دقيقة" في المرتبة الأولى بأهمية نسبية مرتفعة بمتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (1.25). في حين جاءت الفقرة " آلية المعالجة المستخدمة تعتبر مرنة لدرجة أنها تستوعب التغيرات المهنية (التحديث على معايير المحاسبة والقوانين المعمول بها) " في المرتبة الثانية وبأهمية نسبية مترتفعة وبمتوسط حسابي (3.84) وانحراف معياري (1.13). في حين جاءت الفقرة " يسمح نظام المعلومات المحاسبي بمعالجة كم هائل من العمليات المحاسبية" في المرتبة الثالثة بأهمية نسبية متوسطة وبمتوسط حسابي(3.66) وانحراف معياري (1.28) . كما جاءت الفقرة " يتم تحديد أسم مستخدم النظام عند تنفيذ عمليات المعالجة" في المرتبة الرابعة بأهمية نسبية متوسطة وبمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (1.37). كما جاءت الفقرة " تستخدم الشركة برمجيات متطورة لمعالجة البيانات المدخلة إلى النظام" في المرتبة الخامسة بأهمية نسبية متوسطة وبمتوسط حسابي (3.59) وانحراف معياري (1.57).وجاءت الفقرة " توفر التقنية المستخدمة في نظام التشغيل الإمكانية لتخزين ما تتم معالجته من البيانات لفترات طويلة" في المرتبة السادسة بأهمية نسبية متوسطة وبمتوسط حسابي(3.53) وانحراف معياري (1.14)

. في حين جاءت الفقرة " تعتبر أنظمة التشغيل المستخدمة في الشركة محمية من التدخل الخارجي (الأشخاص غير المصرح لهم بالدخول إلى النظام)" في المرتبة السابعة وبأهمية نسبية متوسطة وبمتوسط حسابي(3.4593) وانحراف معياري (1.39) .وجاءت الفقرة " تتم صيانة أجهزة الحاسب الآلي بصورة مستمرة لضمان دقة ما يتم إستخراجة من معلومات محاسبية" في المرتبة الثامنة وبأهمية نسبية متوسطة وبمتوسط حسابي (3.4519) وانحراف معياري (1.42). كما جاءت الفقرة " يتم نقل البيانات الأصلية إلى وثائق الإدخال لنظام المعالجة حسب التعليمات المتبعة" في المرتبة التاسعة وبأهمية نسبية متوسطة وبمتوسط حسابي (3.31) وانحراف معياري (1.23) . أما الفقرة " توفر الضوابط الرقابية المستخدمة في عمليات التشغيل (مثل المجاميع ، المطابقات، العمليات الحسابية المزدوجة) حماية للبرمجيات المستخدمة" فقد أتت في المرتبة العاشرة وبأهمية نسبية متوسطة وبمتوسط حسابي (3.10) وانحراف معياري (1.38).

3) مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

الجدول (10)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة حول مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
20	تقلل المعلومات التي يتم التقرير عنها بواسطة النظام المستخدم عنصر المخاطرة أمام متخذي القرارات.	3.6667	1.41421	متوسطة

21	تـــوفر التقنيـــة المســـتخدمة في النظـــام إمكانيـــة التحقق من المعلومات قبل التقرير عنها.	3.7259	1.36278	مرتفعة
22	تـــوفر التقنيـــة المســـتخدمة في النظـــام إمكانيـــة إكتشاف الأخطاء قبل التقرير عن المعلومات.	3.2296	1.46573	متوسطة
23	يـتم توثيـق المعلومـات في ملفـات خاصـة للتأكـد مـن أن ما سيتم التقرير عنه صحيح.	3.0296	1.23349	متوسطة
24	يـتم فحـص المجـاميع للعمليـات المنـوي التقريـر عنهـا للتأكد من أن ما سيتم التقرير عنه صحيح.	3.4222	1.59508	متوسطة
25	التقنيـــة المســـتخدمة في النظـــام تســـمح بتنفيـــذ خدمات جديدة متطورة عند الطلب.	3.4222	1.39544	متوسطة
26	الضـوابط الرقابيـة المسـتخدمة في النظـام تضـمن دقـة ما يتم التقرير عنه من معلومات	3.8593	1.29962	مرتفعة
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري للتقرير عن المعلومات المحاسبية		3.47	0.5205	متوسطة

يظهـر مـن الجـدول رقـم(10) بـأن المتوسـط الحسـابي العـام للتقريـر عـن البيانـات المحاسـبية مسـاوٍ إلى (3.47) ، وهـذا يعنـي بـأن الـوزن النسـبي لهـذا المتغـير يعتـبر متوسـطا لأن الوسـط الحسـابي العـام لـه يقـع ضـمن الفئـة المتوسـطة (2.34 – 3.67) ، كـما يشـير الإنحـراف المعيـاري العـام (0.5205) إلى ان تشـتت القـيم حـول الوسـط الحسـابي منخفضـه مـما يعنـي بالضرـورة ملاءمـة و إمكانيـة الإعـتماد عـلى هـذا المتغـير (للتقريـر عــن البيانــات المحاســبية) لقيــاس المتغــير المســتقل.حيث جــاءت الفقــرة "الضــوابط الرقابيــة المســتخدمة في النظـام تضـمن دقـة مـا يـتم التقريـر عنـه مـن معلومـات" بالمرتبـة الأولى بأهميـة نسـبية مرتفعـة وبمتوسـط حسـابي (3.85) وانحـراف معيـاري (1.29)، فـيما جـاءت الفقـرة " تـوفر التقنيـة المسـتخدمة في النظـام إمكانيـة التحقـق مــن المعلومــات قبــل التقريــر عنهــا " في المرتبــة الثانيــة بأهميــة نســبية مرتفعــة وبمتوســط حســابي (3.72) وانحراف معياري (1.36)،

بينما جاءت الفقرة " تقلل المعلومات التي يتم التقرير عنها بواسطة النظام المستخدم عنصر المخاطرة أمام متخذي القرارات " في المرتبة الثالثة وبأهمية نسبية متوسطة وبمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (1.41). أما الفقرة المتعلقة بـ " يتم توثيق المعلومات في ملفات خاصة للتأكد من أن ما سيتم التقرير عنه صحيح " فقد جاءت في المرتبة الرابعة وبأهمية نسبية متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.03) و انحراف معياري (1.23).وجاءت الفقرتان " التقنية المستخدمة في النظام تسمح بتنفيذ خدمات جديدة متطورة عند الطلب " و " يتم فحص المجاميع للعمليات المنوي التقرير عنها للتأكد من أن ما سيتم التقرير عنه صحيح " في المرتبة الخامسة بأهمية نسبية متوسطة وبمتوسط حسابي (3.42) وأنحراف معياري (1.39) و (1.59) على التوالي . لتأتي الفقرة " توفر التقنية المستخدمة في النظام إمكانية اكتشاف الأخطاء قبل التقرير عن المعلومات " في المرتبة السادسة بأهمية نسبية متوسطة وبمتوسط حسابي (3.22) وانحراف معياري (1.46).

ثانيا: المتغير التابع (جودة القوائم المالية)

1) الملاءمة

الجدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لخاصية الملاءمة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
27	تساعد مخرجات النظام المستخدم على توقع نتائج مستقبلية تفيد متخذي القرارات.	3.0889	1.26058	متوسطة
28	تساعد تقنية النظام المستخدم في إيصال المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب.	3.3481	1.52256	متوسطة

29	لايوجد تشكيك من قبل الإدارة في جودة مخرجات النظام .	4.0667	1.10088	مرتفعة
30	إزداد رضى مستخدمي المعلومات المحاسبية عن سرعة ورود المعلومة في ظل إستخدام النظام المعمول به.	3.3111	1.23062	متوسطة
31	قلل نظام المعلومات المستخدم من فرص إرتكاب الأخطاء المتعمدة.	3.4519	1.42325	متوسطة
32	قلل نظام المعلومات المستخدم من الحيز الفردي في عمليات القياس .	3.4593	1.39703	متوسطة
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري لمتغير الملاءمة		3.45	0.5832	متوسطة

يظهر من الجدول رقم(11) بأن المتوسط الحسابي العام لملاءمة البيانات المحاسبية مساوٍ إلى (3.45) ، وهذا يعني بأن الوزن النسبي لهذا المتغير يعتبر متوسطا لأن الوسط الحسابي العام له يقع ضمن الفئة المتوسطة (2.34 – 3.67) ، كما يشير الإنحراف المعياري العام (0.5832) إلى أن تشتت القيم حول الوسط الحسابي منخفضه مما يعني بالضرورة ملاءمة و إمكانية الإعتماد على هذا المتغير (ملاءمة البيانات المحاسبية) لقياس المتغير التابع (جودة القوائم المالية). حيث جاءت الفقرة " لا يوجد تشكيك من قبل الإدارة في جودة مخرجات النظام " في المرتبة الأولى بأهمية نسبية مرتفعة وبمتوسط حسابي (4.06) وانحراف معياري (1.1)، فيما جاءت الفقرة " قلل نظام المعلومات المستخدم من الحيز الفردي في عمليات القياس " في المرتبة الثانية بأهمية نسبية متوسطة وبمتوسط حسابي (3.46) وانحراف معياري (1.39)، بينما جاءت الفقرة " قلل نظام المعلومات المستخدم من فرص إرتكاب الأخطاء المتعمدة " في المرتبة الثالثة وبأهمية نسبية متوسطة وبمتوسط حسابي (3.45)

وانحـراف معيـاري (1.42). أمـا الفقـرة المتعلقـة بـــ تسـاعد مخرجـات النظـام المسـتخدم عـلى توقـع نتـائج مسـتقبلية تفيـد متخـذي القـرارات " فقـد جـاءت في المرتبـة الرابعـة وبأهميـة نسـبية متوسـطة حيـث متوســطها الحســابي (3.1) و انحــراف معيــاري (1.26). وجــاءت الفقــرة " تســاعد تقنيــة النظــام المســتخدم في إيصـــال المعلومـــات إلى مســـتخدميها في الوقـــت المناســـب" في المرتبـــة الخامســـة بأهميـــة نســـبية متوســـطة وبمتوســـط حســـابي (3.34) وانحـــراف معيـــاري (1.52). لتـــأتي الفقـــرة " إزداد رضى مســـتخدمي المعلومـــات المحاسـبية عـن سرعـة ورود المعلومـة في ظـل إسـتخدام النظـام المعمـول بـه" في المرتبـة السادسـة وبأهميـة نسبية متوسطة وبمتوسط حسابي (3.31) وانحراف معياري (1.23).

2) الموثوقية

الجدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لخاصية الموثوقية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
33	تعتبر مخرجات النظام المستخدم على درجة عالية من التطابق مع الظواهر الإقتصادية المراد التعبير عنها في التقارير المالية.	3.5926	1.57545	متوسطة
34	تخلو مخرجات النظام المستخدم من التحيز في عمليات القياس المقصود(عدم إكتمال العمليات).	3.6593	1.37224	متوسطة

35	تخلو معلومات النظام من التحيز في عمليات القياس غير المقصود(إسقاط أي إعتبارات مهمة من التقارير).	3.8815	1.25812	مرتفعة
36	تمتاز مخرجات النظام المعمول به بتصوير حقائق صادقة دون حذف أو إستثناء تساعد الإدارة في بناء قرارات رشيدة.	3.1037	1.38367	متوسطة
37	تمتثل أسس القياس العلمي للعمليات الإقتصادية في النظام المستخدم إلى المعايير المحاسبية المعمول بها في الكويت .	3.5333	1.14475	متوسطة
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري لمتغير التمثيل الصادق		3.55	0.8792	متوسطة

يظهر من الجدول رقم(12) بأن المتوسط الحسابي العام للتمثيل الصادق للبيانات المحاسبية مساوٍ إلى (3.55) ، وهذا يعني بأن الوزن النسبي لهذا المتغير يعتبر متوسطا لأن الوسط الحسابي العام له يقع ضمن الفئة المتوسطة (2.34 – 3.67) ، كما يشير الإنحراف المعياري العام (0.8792) إلى ان تشتت القيم حول الوسط الحسابي منخفضه مما يعني بالضرورة ملاءمة و إمكانية الاعتماد على هذا المتغير (التمثيل الصادق للبيانات المحاسبية) لقياس المتغير التابع (جودة القوائم المالية). حيث جاءت الفقرة "تخلو معلومات النظام من التحيز في عمليات القياس غير المقصود(إسقاط أية إعتبارات مهمة من التقارير)" في المرتبة الأولى بأهمية نسبية مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (1.25)، فيما جاءت الفقرة " تخلو مخرجات النظام المستخدم من التحيز في عمليات القياس المقصود(عدم إكتمال العمليات)" في المرتبة الثانية بأهمية نسبية متوسطة وبمتوسط حسابي (3.65)

وانحـراف معيـاري (1.37)، بيـنما جـاءت الفقـرة " تمتـاز مخرجـات النظـام المعمـول بـه بتصـوير حقـائق صـادقة دون حـذف أو إسـتثناء تسـاعد الإدارة في بنـاء قـرارات رشـيدة " في المرتبـة الثالثـة وبأهميـة نسـبية متوسـطة وبمتوسـط حسـابي (3.1) وانحـراف معيـاري (1.38). في حـين جـاءت الفقـرة " تعتـبر مخرجـات النظـام المسـتخدم عـلى درجـة عاليـة مـن التطـابق مـع الظـواهر الإقتصـادية المـراد التعبـير عنهـا في التقـارير الماليـة" في المرتبـة الرابعـة بأهميـة نسـبية متوسـطة وبمتوسـط حسـابي (3.59) وانحـراف معيـاري (1.57). لتـأتي الفقـرة " تمتثـل أسـس القيـاس العلمـي للعمليـات الاقتصـادية في النظـام المسـتخدم إلى المعـايير المحاسـبية المعمـول بهـا في الكويـت" في المرتبـة الخامسـة وبأهميـة نسـبية متوسـطة وبمتوسـط حسـابي (3.53) وانحـراف معياري (1.14).

2-4 اختبار الفرضيات

الفرضية الاولى

فرضـية العـدم H0 : لا يوجـد أثـر ذو دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة (α =0.05) لإدخـال البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

الفرضـية البديلـة H1 : يوجـد أثـر ذو دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة (α =0.05) لإدخـال البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

تـم اختبـار فـيما إذا كـان هنالـك أثـر لإدخـال البيانـات المحاسـبية عـلى جـودة القـوائم الماليـة ، والجدول رقم (13) يبين مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لهذا الاختبار .

جدول رقم (13)

نتائج اختبار الإنحدار البسيط لإدخال البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية

F المحسوبة	قيمة R^2	Sig	نتيجة فرضية العدم
31.37	0.191	0.00	رفض

تـم اسـتخدام التحليـل الإحصـائي باسـتخدام الانحـدار البسـيط (simple regression) لاختبـار أثـر إدخـال البيانـات المحاسـبية عـلى جـودة القـوائم الماليـة حيـث يعـرض الجـدول رقـم (13) نتـائج اختبـار صـحة النمـوذج الخـاص باختبـار الفرضـية، حيـث تبـين مـن خـلال نتـائج التحليـل أن النمـوذج دال إحصـائيا في تفسـير معادلـة الإنحـدار، حيـث بلغـت قيمـة مسـتوى الأهميـة (0.00)، في حـين بلغـت قيمـة (31.37) F و قيمـة R^2 كانـت 0.191، وبـالرجوع إلى قيمـة مسـتوى الأهميـة و قاعـدة القـرار التـي تبـين أنـه اذا كانـت القيمـة المعنويـة (مسـتوى الاهميـة) أقـل او تسـاوي 0.05 فاننـا نـرفض فرضـية العـدم و نقبـل البديلـة و العكـس صـحيح، و مـن خـلال ذلـك يتبـين للباحـث أنـه يوجـد أثـر ذو دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة (α =0.05) لإدخـال البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية و بدرجة كبيرة.

الفرضية الثانية

فرضـية العـدم HO: لا يوجـد أثـر ذو دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة (α =0.05) لمعالجـة البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

الفرضـية البديلـة H1 : يوجـد أثـر ذو دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة (α =0.05) لمعالجـة البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

تـم اختبـار فـيما إذا كـان هنالـك أثـر لتشـغيل البيانـات المحاسـبية عـلى جـودة القـوائم الماليـة ، والجدول رقم (14) يبين مخرجات برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لهذا الاختبار .

جدول رقم (14)

نتائج اختبار الإنحدار البسيط لمعالجة البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

F المحسوبة	قيمة R^2	Sig	نتيجة فرضية العدم
305.81	0.697	0.00	رفض

تـم اسـتخدام التحليـل الإحصـائي باسـتخدام الانحـدار البسـيط (simple regression) لاختبـار أثـر معالجـة البيانـات المحاسـبية عـلى جـودة القـوائم الماليـة حيـث يعـرض الجـدول رقـم (14) نتـائج اختبـار صـحة النمـوذج الخـاص باختبـار الفرضـية، حيـث تبـين مـن خـلال نتـائج التحليـل أن النمـوذج دال إحصـائيا في تفسـير معادلـة الانحـدار، حيـث بلغـت قيمـة مسـتوى الأهميـة (0.00)، في حـين بلغـت قيمـة (305.81) F و قيمـة R^2كانـت 0.697، وبـالرجوع إلى قيمـة مسـتوى الاهميـة و قاعـدة القـرار التـي تبـين أنـه اذا كانـت القيمـة المعنويـة (مسـتوى الاهميـة) أقـل او تسـاوي 0.05 فاننـا نـرفض فرضـية العـدم و نقبـل البديلـة و العكـس صـحيح، يتبـين للباحـث وجـود أثـر لتشـغيل البيانـات المحاسـبية عـلى جـودة القـوائم الماليـة و بدرجـة كبـيرة، وهـذا يعنـي رفـض الفرضـية العدميـة وقبـول الفرضـية البديلـة وهـي: يوجـد أثـر ذو دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة (α =0.05) لمعالجـة البيانـات المحاسـبية عـلى جـودة القـوائم الماليـة في الشركات الصـناعية الكويتية.

الفرضية الثالثة:

فرضـية العـدم :HO لا يوجـد أثـر ذو دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة (α =0.05) لمخرجـات نظم المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية .

الفرضـية البديلـة :H1 يوجـد أثـر ذو دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة (α =0.05) لمخرجـات نظم المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية .

تـم اختبـار فـيما إذا كـان هنالـك أثـر للتقريـر عـن المعلومـات المحاسـبية عـلى جـودة القـوائم الماليـة، والجدول رقم (15) يبين مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لهذا الاختبار .

جدول رقم (15)

نتائج اختبار الإنحدار البسيط لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

F المحسوبة	قيمة R^2	Sig	نتيجة فرضية العدم
32.4	0.196	0.00	رفض

تـم اسـتخدام التحليـل الاحصـائي باسـتخدام الانحـدار البسـيط (simple regression) لاختبـار أثـر مخرجـات نظـم المعلومـات المحاسـبية عـلى جـودة القـوائم الماليـة حيـث يعـرض الجـدول رقـم (15) نتـائج اختبـار صـحة النمـوذج الخـاص باختبـار الفرضـية، حيـث تبـين مـن خـلال نتـائج التحليـل أن النمـوذج دال إحصـائيا في تفسـير معادلـة الإنحـدار، حيـث بلغـت قيمـة مسـتوى الأهميـة (0.00)، في حـين بلغـت قيمـة F (32.4)و قيمـة R^2 كانـت 0.196، وبـالرجوع إلى قيمـة مسـتوى الاهميـة و قاعـدة القـرار التـي تبـين أنـه اذا كانـت القيمـة المعنويـة (مسـتوى الاهميـة) أقـل او تسـاوي 0.05 فاننـا نـرفض فرضـية العـدم و نقبـل البديلـة و العكـس صـحيح، يتبـين للباحـث وجـود أثـر للتقريـر عـن المعلومـات المحاسـبية عـلى جـودة القـوائم الماليـة و بدرجـة كبـيرة، وهـذا يعنـي رفـض الفرضـية العدميـة وقبـول الفرضـية البديلـة وهـي: يوجـد أثـر ذو دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة (α =0.05) للتقريـر عـن المعلومـات المحاسـبية عـلى جـودة القـوائم الماليـة في الشركات الصناعية الكويتية .

الفرضية الرابعة

فرضـية العـدم H0 : لا توجـد فـروق ذات دلالـة إحصـائية لأثـر إسـتخدام نظـم المعلومـات المحاسـبية عنـد مسـتوى دلالـة (α =0.05) في تحسـين جـودة القـوائم الماليـة في الشركات الصـناعية الكويتيـة تعـزى إلى المتغـيرات الديموغرافيـة للمـدققين الـداخليين والمـراقبين ومحلـلي الـنظم (الجـنس، العمـر، المؤهـل العلمـي ، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي).

الفرضـية البديلـة H1 : توجـد فـروق ذات دلالـة إحصـائية لأثـر إسـتخدام نظـم المعلومـات المحاسـبية عنـد مسـتوى دلالـة (α =0.05) في تحسـين جـودة القـوائم الماليـة في الشركات الصـناعية الكويتيـة تعـزى إلى المتغـيرات الديموغرافيـة للمـدققين الـداخليين والمـراقبين ومحلـلي الـنظم (الجـنس، العمـر، المؤهـل العلمـي ، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي).

تـم اختبـار فـيما إذا كـان هنالـك فـروق ذات دلالـة احصـائية لأثـر إسـتخدام نظـم المعلومـات المحاسبية عند مستوى دلالة (α =0.05)

في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى للمتغيرات الديموغرافية للمدققين الداخليين والمراقبين ومحللي النظم (الجنس، العمر، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي)، والجدول رقم (16) يبين مخرجات برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لهذا الاختبار .

جدول رقم (16)

نتائج تحليل التباين لاختبار إذا كان هنالك فروق ذات دلالة احصائية لأثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية للمدققين الداخليين والمراقبين ومحللي النظم

المتغير	قيمة F	Sig	نتيجة فرضية العدم
الجنس	0.89	0.654	قبول
العمر	7.75	0.01	رفض
مؤهل العلمي	5.26	0.023	رفض
الخبرة	13.41	0.00	رفض
المستوى الوظيفي	23.1	0.00	رفض

تم استخدام التحليل الاحصائي باستخدام تحليل التباين (ANOVA) لاختبار إذا كان هنالك فروق ذات دلالة احصائية لأثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة (α =0.05) في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية للمدققين الداخليين والمراقبين ومحللي النظم (الجنس، العمر، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي)، والجدول رقم (16) يعرض نتائج اختبار صحة هذه الفرضية، حيث تبين من خلال نتائج التحليل أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى إلى متغير الجنس حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.654)، في حين بلغت قيمة F(0.89)، وبالرجوع إلى قيمة مستوى الاهمية و قاعدة القرار التي تبين أنه اذا كانت القيمة المعنوية (مستوى الاهمية)

أقل او تساوي 0.05 فاننا نرفض فرضية العدم و نقبل البديلة و العكس صحيح، يتبين للباحث أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة (α =0.05) في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى إلى متغير الجنس للمدققين الداخليين والمراقبين ومحللي النظم.

و تبين من خلال نتائج التحليل أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى إلى متغير العمر حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.01)، في حين بلغت قيمة F(7.75)، وبالرجوع إلى قيمة مستوى الاهمية و قاعدة القرار التي تبين أنه اذا كانت القيمة المعنوية (مستوى الاهمية) أقل او تساوي 0.05 فاننا نرفض فرضية العدم و نقبل البديلة و العكس صحيح، يتبين للباحث أنه :توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة (α =0.05) في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى إلى متغير العمر للمدققين الداخليين والمراقبين ومحللي النظم.أما بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي تبين من خلال نتائج التحليل أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.023)، في حين بلغت قيمة F(5.26)، وبالرجوع إلى قيمة مستوى الاهمية و قاعدة القرار التي تبين أنه اذا كانت القيمة المعنوية (مستوى الاهمية) أقل او تساوي 0.05 فاننا نرفض فرضية العدم و نقبل البديلة و العكس صحيح، يتبين للباحث أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة (α =0.05) في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي للمدققين الداخليين والمراقبين ومحللي النظم. وبمتابعة النتائج ايضا يتبين لدينا أنه يوجد فروقات ذات دلالة احصائية تعزى إلى متغير الخبرة حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.00)، في حين بلغت قيمة F(13.41)، وبالرجوع إلى قيمة مستوى الاهمية و قاعدة القرار التي تبين أنه اذا كانت القيمة المعنوية (مستوى الاهمية) أقل او تساوي 0.05 فاننا نرفض فرضية العدم و نقبل البديلة و العكس صحيح، يتبين للباحث أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة (α =0.05) في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى إلى متغير الخبرة للمدققين الداخليين والمراقبين ومحللي النظم.

و بالنهاية تبين من خلال نتائج التحليل أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى غلى متغير المستوى الوظيفي حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.00)، في حين بلغت قيمة F(23.1)، وبالرجوع إلى قيمة مستوى الاهمية و قاعدة القرار التي تبين أنه اذا كانت القيمة المعنوية (مستوى الاهمية) أقل او تساوي 0.05 فاننا نرفض فرضية العدم و نقبل البديلة و العكس صحيح، يتبين للباحث أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة (α =0.05) في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى إلى متغير المستوى الوظيفي للمدققين الداخليين والمراقبين ومحللي النظم.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1-5 المقدمة

2-5 النتائج

3-5 التوصيات

5-1 مقدمة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية. حيث تمت صياغة مجموعة من الأسئلة التي استند إليها الباحث في تطوير فروض الدراسة ، والتي تم إخضاعها إلى حزمة الإختبارات التي يحوي عليها برنامج SPSS للخروج بنتائج وتوصيات الدراسة.

5-2 النتائج

1) أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدخال البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية، حيث تشير نتائج التحليل بأن المسؤولين في الدوائر المالية للعينة المبحوثة يقومون بمراجعة المعاملات الاقتصادية ، كما تتم الإستعانة بهم من قبل موظفي الدوائر المالية لتوجيه القيود المحاسبية لضمان إدخال بيانات سليمة تعكس الواقع الفعلي للعمليات الاقتصادية . ومن ناحية أخرى فقد بينت نتائج التحليل بأن عمليات ترحيل القيود المحاسبية في الشركات الصناعية الكويتية لا تتم إلا من قبل المسؤول في الدائرة المالية وذلك كنوع من الأساليب الرقابية التي يتم بموجبها تحديد عدد الأشخاص المسؤولين عن قاعدة البيانات المحاسبية ، الأمر الذي يسهل تطبيق مبدأ الثواب والعقاب في حال اكتشاف ممارسات لا يمتثل مضمونها إلى القواعد والتشريعات المعمول بها ، خاصة وإن مثل هذه الممارسات من شأنها تحوير واقعية ما يتم التقرير عنه من معلومات.وهذا ما يبرر تمتع أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الكويتية بخصائص احترازية ترفض إستقبال بيانات مكرره (مثل إدخال فاتوره تجارية مرتين)، وذلك عن طريق برمجة النظام المحاسبي بحيث يتم إدخال ما يعرف ب (Triggers) لحقل رقم الفاتورة يعمل على رفض الأرقام المتشابهه للفواتير . وهذا من شأنه زيادة واقعية ما تصوره القوائم المالية للشركات الصناعية. حيث تأخذ العملية المدخله إلى النظام رقماً تسلسلياً يتم توليده إلكترونياً بواسطة النظام ، تنقل بياناتها من واقع المستندات المؤيده لها والتي تأخذ رقم التسلسل المعطى من النظام ليصار إلى حفظها في أرشيف المالية بعد إدخالها، الأمر الذي يسهل الرجوع إليها في حالة نشوب إختلافات حول طريقة إدخالها

. ومن ناحية أخرى فقد أشارت نتائج التحليل إلى وجود ترتيب مسبق للمستندات المالية قبل إدخالها إلى النظام وذلك كأسلوب من الرقابة السابقة ، لتتم مطابقة مجاميعها مع مجاميع ما تم إدخاله إلى النظام للتأكد من عمليات الإدخال (كنوع من الرقابة اللاحقة) قبل رفعها إلى مدراء المالية المخولين بترحيلها إلى النظام.

2) أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمعالجة البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.حيث أظهرت النتائج أن عمليات نقل البيانات من المستندات المؤيده لها إلى وثائق الإدخال حسب التعليمات المتبعة يساهم في تحقيق درجة من الثقة بالمعلومات التي يتم التقرير عنها، وذلك لأن الإدخال غير المنظم يؤثر على سلامة ودقة المعلومات المدخله وبالتالي ما تتم معالجته من بيانات. ولضمان معالجة سليمة للبيانات المدخلة ، وبالتالي جودة ما يتم التقرير عنه من خلال نظام المعلومات المستخدم، فقد أشارت النتائج إلى ان الشركات الصناعية الكويتية تعمد إلى إخضاع أجهزتها وأنظمتها إلى صيانة دورية لضمان سلامة آليات وسبل المعالجة المستخدمة في النظام ،للتقرير عن معلومات ملائمة ينطوي محتواها الإعلامي على الموثوقية المرجوه . ولتحقيق هذه الغاية فقد أكدت النتائج أن الشركات الصناعية الكويتية تلجأ إلى إستخدام برمجيات جاهزة تتمتع بضوابط رقابية (مثل المجاميع ، المطابقات، العمليات الحسابية المزدوجة) من شأنها توفير حماية للعمليات المنفذه، فعلى سبيل المثال، فقد أشارت النتائج إلى أن الأنظمة المستخدمة توفر إمكانية تحديد أسم منفذ العملية لاعتماده كمرجع يمكن الرجوع إليه للتعرف إلى الكيفية التي تمت بها معالجة عملية ما، كما أكدت النتائج إلى ان الآنظمة المستخدمة في الشركات الصناعية الكويتية مصممة بطريقة مرنة وقادرة على حفظ البيانات والتأقلم مع المستجدات التي تفرزها البيئة المهنية التي تتعايش معها الانظمة، إذ يمكن تعديلها بما يتفق ومتطلبات المرحلة لتمتثل المعلومات المستخرجة منها إلى تطلعات مستخدمي المعلومات المالية .

3) أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية وجودة القوائم المالية. حيث أظهرت النتائج ان الضوابط الرقابية المستخدمة في النظام مثل (مثل المجاميع ، المطابقات، العمليات الحسابية المزدوجة) تساعد في التحقق واكتشاف الأخطاء عن طريق فحص المجاميع للعمليات المنوي التقرير عنها للتأكد من أن ما سيتم التقرير عنه صحيح ، كما أن الامتثال إلى الأنظمة المعمول بها والتي تضمن إدخال ومعالجة سليمة من شأنها أن تقلل من عنصر المخاطرة الذي يكتنف استخدام المعلومات المستخرجة من أنظمة المعلومات المحاسبية،.كما أكدت نتائج التحليل أن الشركات الصناعية الكويتية تسعى إلى إضفاء درجة من الجودة على ما يتم التقرير عنه من معلومات من خلال استخدام تقنية تلائم إحتياجات الشركة و تعتبر مرنة تستطيع استيعاب كل جديد يضمن التقرير عن معلومات بما يمثل الواقع الفعلي للشركة المُستخدمة للنظام.

4) بينت نتائج التحليل وجود أثر لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية يعزى إلى العوامل الديموغرافية للمدققين الداخليين والمراقبين ومحللي النظم (العمر، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي)، حيث إن أعمار هذه الفئة تساعدهم في التعامل مع زملائهم من الموظفين ، سواء من حيث جمع المعلومات اللازمة أو من حيث استقطابهم لتطبيق آليه معينة أثناء تنفيذهم لأعمالهم لكونها تحد من التلاعب في البيانات المالية وبالتالي تحسين جودة مخرجات النظام المعمول به. كما أن المؤهل العلمي الذي يمتلكه المدقق الداخلي والمراقب المالية ومحلل النظم يشكل إطارا مفاهيميا متكاملا من الناحية الفنية والمالية ،يساعدهم في فهم الأساليب المنطقية والحسابية التي يقوم بها النظام ومعرفة فيما إذا كانت تتسق ومضامين القوانين والتشريعات المحاسبية المعمول بها، الأمر الذي يؤدي إلى فرض السيطره على عمليات الإدخال والمعالجة ، للحصول على مخرجات ملائمة وموثوقة يمكن الاعتماد عليها لبناء القرارات المختلفة. كما أن خبرة(المدقق الداخلي، والمراقب، والمحلل) والمستمده من انخراطهم في مجالات متعدده داخل الشركة ، تساعدهم في اكتساب معرفه فنية تؤهلهم لاختيار نظم المعلومات المحاسبية الأكثر ملاءمة للنشاط، كما تساعدهم في وضع الطرق الرقابية (العد اليدوي ومقارنته بما تم إدخاله ، المطابقات، المجاميع) التي تضمن إدخال بيانات محاسبية تعكس الواقع الفعلي للعمليات الاقتصادية ،

كما تساعدهم في إتباع أفضل الطرق لإختبار صحة عمل النظام مثل (طريقة نظام الاختبار المتكامل ، رقابة إعادة التشغيل) ، حيث إن هذه الإختبارات تساهم في إضفاء نوع من الثقة على ما يتم تنفيذه من مهام أثناء معالجة العمليات الإقتصادية ، وبالتالي إمكانية تحديد الحركات المالية التي لا يمتثل مضمونها إلى القوانين والتشريعات المعمول بها. هذا بالإضافة إلى أن المستوى الوظيفي الذي يحتله المدقق الداخلي والمراقب ومحلل النظم يلعب دوراً لا يستهان به في تحديد وفرض الممارسات الأكثر ملاءمة لطبيعة النشاط ، نظراً لإدارتهم إلى مجموعة من الموظفين الأمر الذي يساعدهم في الحصول على نظره أكثر شموليه عن مجريات الأحداث ، بعكس الموظفين الذين توكل إليهم مهام تنفيذ حيثيه معينة في الدائرة المالية أو غيره. وبالتالي فإن المستوى الوظيفي يزيد من نطاق إطلاع المدقق المسؤول، الأمر الذي يزيد من كفاءته المهنية وبالتالي تحقيق المنفعة من النظم المستخدمة. ومن ناحية أخرى فقد أشارت نتائج التحليل إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الجنس على جودة القوائم المالية ، حيث إن جنس مستخدم النظام لا يمكن النظر إليه كمتغير مؤثر على جودة القوائم المالية، نظراً لاحتكام هذه الأنظمة إلى مجموعة من الأنظمة والضوابط الواجب تنفيذها بغض النظر عن جنس المستخدم.

5) بينت نتائج التحليل بأن الإدارات المختلفة للشركات الصناعية المبحوثة تحاول تحقيق الملاءمة وضمان جودة ما يتم التقرير عنه من معلومات محاسبية، حيث بينت النتائج عدم وجود تشكيك إداري بمضمون المعلومات التي يتم التقرير عنها، مما يعني بالضرورة إقتناع الإدارة بضرورة استعاب التقنيات الفنية الجديدة (الرقابة على التطبيقات)، والتي من شأنها ضبط التلاعبات في البيانات التي يتم التقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة، كما بينت نتائج التحليل بأن استخدام نظم المعلومات المحاسبية ساهم في تقليل تدخل العنصر البشري في تسجيل وقياس العمليات الأمر الذي ساهم في زيادة جودة ما يتم التقرير عنه من معلومات ، حيث أصبحت عمليات القياس تتم بطريقة إلكترونية لا يستطيع مدخل البيانات التلاعب فيها ، نظراً لقلة معرفته الفنية وعدم توفر الصلاحيات التي تخوله بالدخول إلى مواقع البرامج المشغله لنظام المعلومات المحاسبي .

كما بينت النتائج أنه في ظل وجود الرقابة السابقة على مدخلات النظام (مثل المجاميع ، ترتيب البيانات يدوياً) وقلة المعرفة الفنية لمدخل البيانات ، أنخفضت فرص إرتكاب الأخطاء المتعمده. كما بينت نتائج التحليل أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يعمل على تحقيق الملاءمة وذلك من خلال التقرير عن معلومات تسبق توقيت اتخاذ القرارات بشئ بسيط يكاد لا يذكر في بعض الأحيان، الأمر الذي يساعد على بناء قرارات يستند مضمونها إلى أحدث ما تم قياسة من عمليات اقتصادية. كما بينت نتائج التحليل أن استخدام نظم المعلومات المحاسبي ساهم في زيادة الرضى لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية، نظراً لسرعة النظام في معالجة البيانات والتقرير عنها عند ظهور الحاجة إليها، مما يعني ضمنياً ملاءمة ما يتم التقرير عنه من معلومات لاحتياجاتهم خاصة في ظل وجود أساليب رقابية) (الرقابة العامة، رقابة التطبيقات) والتي تضمن إضفاء شئ من الشفافية على المعلومات المنتجة، الأمر الذي يساعد في تخفيض عنصر المخاطره التي تتضمنها القرارات المستقبلية.

6) بينت نتائج التحليل أن انظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة في الشركات الصناعية توفر خصائص (Password) وآليات (إعطاء صلاحيات محددة لمدخل البيانات) تضمن خلو النظام من أي تحيز في عمليات القياس ، أي انها تضمن عدم إسقاط أية اعتبارات مهمة من التقارير بناء على رغبة مستخرجها ، مما يؤكد اكتمال المعلومات التي يتم التقرير عنها ، أي ان هذه المعلومات تمثل الواقع الفعلي للأحداث الاقتصادية التي تقيسها ، لكونها بعيده عن أية تعديلات قد يلجأ إليها مستخرج المعلومة لتجميل صورتها أمام مستخدميها ، وبالتالي الظهور أمامهم (الإدارة) بالصورة الحسنة.

3-6 التوصيات

1- ضرورة تفعيل استخدام نظم المعلومات المحاسبية لتشمل الأنشطة التشغيلية والتكاليفة بالإضافة إلى استخدامها لغايات تنفيذ العمل المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية، نظراً لقدرتها على معالجة وحفظ كم هائل من المعلومات، التي يمكن الاعتماد عليها لبناء قرارات يمتثل مضمونها إلى أهداف الشركة ككل، نظراً لملاءمتها وتمثيلها الصادق الذي يعزى إلى الأساليب الرقابية التي تحكم إدخال ومعالجة البيانات المدخلة.

2- العمل على إثراء المخزون المعرفي لمستخدمي نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الكويتية ، بحيث يتم تعريفهم بجميع إمكانات النظام لزيادة المنفعة المتوخاه منه ، وخاصة أن استخدامه يشير إلى التضحية بموارد اقتصاديه كالنقد والموارد البشرية التي كانت موجوده في ظل إستخدام الأنظمة اليدوية. مما يعني ضرورة زيادة الاهتمام بآلية تطوير وتنفيذ هذه النظم.

3- ضرورة مواكبة التطورات العديدة والمستمرة التي تحدث في بيئة الأعمال الحديثة، لتعديل عمل النظام إستناداً إليها لضمان توصيل معلومات تمتاز بواقعيتها وملاءمتها لصناع القرارات في الشركات الصناعية الكويتية. حيث يمكن عقد دورات التعليم المستمر ودورات الكفاءة المهنية، في سبيل الإطلاع على كافة المستجدات والتطورات التي تحصل في كل مجال المهنة.

4- ضرورة الاهتمام بوضع سياسات وإجراءات يتم التعامل معها عند إدخال البيانات المحاسبية إلى أنظمة المعلومات (مثل العد اليدوي للمعاملات ، ترتيب المعاملات حسب طبيعتها ، فاتورة إشعار مدين أو دائن، كلمة مرور ، تحديد صلاحيات الإدخال) ، وأخرى تفرض نوعا من السيطره على عمليات المعالجة داخل النظام وذلك لإيجاد علاقات التنسيق والتبادل والترابط بين كل من نظام المعلومات المحاسبية (بكافة نظمه الفرعية) والأقسام المستخدمة للبيانات التي يتم التقرير عنها بموجبه، حيث يساعد التناغم والتكامل في آداء الأنشطة في تحقيق مجموعة من الأهداف منها: خفض تكاليف إنتاج المعلومات اللازمة للجهات المختلفة، تقليل الوقت والجهد اللازمين للحصول على المعلومات من قبل المستفيدين.

5- توعية إدارات الشركات باستخدام طرق متطورة لحماية نظامها المحاسبي (طريقة نظام الإختبار المتكامل، طريقة إعادة التشغيل، طريقة التتبع) وبالتالي الحفاظ على خصوصية المتعاملين مع الشركة، وبالتالي زيادة ثقتهم بها وبمخرجات نظامها المحوسب, لمواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة، وتحديث أنظمتها المحوسبة وفقاً لها.

6- توعية إدارات الشركات بضرورة استخدام البرمجيات المرنة أي القابلة للتطوير والتأقلم مع التغييرات التي تطرأ على البيئة المحيطة بالشركة ، لضمان التقرير عن معلومات صادقة وملائمة ترتقي ألى تطلعات واحتياجات مستخدميها.

المراجع :

المراجع باللغة العربية :

1) أبو حمام ماجد ،(2009)،" اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية ، عزة ، ص 54-55.

2) أبو خضرة ، حسام ،(2003)، "نظم المعلومات المحاسبية "، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، العبدلي ، الاردن ، ص 168.

3) أحمد، حسين،(2004)،" نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص47.

4) البحيصي، عصام،(2009)،" أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأسلامية ، غزة ، ص 23.

5) برهان محمد، و رحو غازي ، (2003)،" نظم المعلومات المحوسبة"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص78.

6) بورصة الكويت للاوراق المالية ، متوفر الكترونياً

http://www.kuwaitse.com/PORTAL/A/Stock/Companies.aspx, accessed on 17/3/2012.

7) جربوع ،يوسف ،(2007)،" " مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمه العامه في فلسطين - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة- "،مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإنسانية) ، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص 3، ص 507-555.

8) جربوع، يوسف، و حلس سالم، (2006) ،"المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية " ، الطبعة الأولى، غزة فلسطين، ص123

9) جربوع، يوسف،(2006)،" تحليل وتقييم استخدام معايير المحاسبة الدولية عند العرض والإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة"، مجلد بحوث ودراسات في تطوير مهنة مراجعة الحسابات لتطوير المشكلات المعاصرة، المجلد الثاني، الجامعة الإسلامية 2006 ، ص 132

10) جمعة ، أحمد ، و العربيد ، عصام ، والزعبي ، زياد ،(2003)، " نظم المعلومات المحاسبية : مدخل تطبيقي معاصر"، الطبعة الاولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ص 14 .

11) جمعة، احمد وخليل، عطا الله، (2002)، "معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات" ،مجلة آفاق جديدة،جامعة المنوفية، العدد الأول ، ص 275.

12) جوزيف، أودونيل، (2004)،" تقنية المعلومات في التعليم المحاسبي "، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، ص121

13) الحسبان عطاالله ،(2008)، " مدى مواكبة المدققين الداخليين لمتطلبات تكنولوجيا معلومات أنظمة الرقابة الداخلية في شركات المساهمة العامة الأردنية" ، مجلة المنارة، المجلد 14 ، العدد الأول ، ص 242

14) الحفناوي، محمد، (2006)،"نظم المعلومات المحاسبية" ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص55،51.

15) الحكيم سليم ،(2010)،" إمكانية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي من قبل مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26 ،العدد الأول، ص 563-592.

16) حماد، طارق،(2005)، "التقارير المالية"، الدار الجامعية، الجزء الاول، الإسكندرية ، ص 79

17) الخطيب، خالد، (2008)، "أثر استخدام تكنولوجيا الحاسوب في تطوير النظم المحاسبية"، المؤتمر العلمي الدولي السادس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية(جامعة فيلادلفيا) : قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرين – التحديات، الفرص، الآفاق، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان : الأردن ،ص 10،11، 12

18) الدلاهمة، سليمان مصطفى (2008)،" أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات"،الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ص 22، 33 ،40-45 ،

19) الدهراوي، كمال الدين، (2004)،"تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار"،الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2004 ، ص 13.

20) دهمش، نعيم، وعفاف أبو زر، (2004)،"التعليم المحاسبي باستخدام نظم تكنولوجيا المعلومات في الجامعات الأردنية"، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة، المحاسبة في عصر المعلوماتية، واقع وتحديات، جامعة مؤتة، عمان، الأردن، ص92.

21) الراوي، حكمت، (2004)،"نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص61.

22) الرعود، محمد، (2004)،" أثر نظم المعلومات الإدارية المحوسبة على فعالية الرقابة الإدارية في القطاع العام الأردني" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، المفرق - الأردن ، ص34

23) الرويلي، أنور عنان، (2004)، أثر السمات الشخصية في استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأجهزة المركزية للإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن ، ص 34 .

24) الزعانين علا ، (2007) ،" أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية" ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأسلامية ، غزة ، فلسطين ، ص 30 ، 34-35

25) السقا ، زياد ، و الهبواتي ، قاسم ، (2003) ، " نظم المعلومات المحاسبية " ، وحدة الحدباء للطباعة والنشر ، كلية الحدباء – جامعة الموصل ، العراق ص ص 16 – 17 .

26) الشريف، حرية، (2006)، "مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة "، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين.

27) الصغير، فتح الله ،(2005)،" دور نظم المعلومات المحاسبية في الرقابة على التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ص28.

28) العبيدي فاطمة، (2012)، مخاطر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية التدقيق في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .

29) علي، عبد الوهاب نصر ،(2004)، "مبادئ المحاسبة المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية "، الدار الجامعيه ، الإسكندرية ، مصر، ص 37 .

30) قاسم عبد الرزاق ،(2004)،" تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص68.

31) القاضي حسين ، و حمدان مأمون ،(2000)، "المحاسبة الدولية"، الدار العلمية الدولية،الاردن ، ص 200

32) قاعود ، عدنان ، (2007) ، "دراسة و تقييم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات الفلسطينية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في محافظات غزة"،رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة ، فلسطين.

33) كلبونة ، أحمد و زريقات ، قاسم و زريقات ، عمر وسلامة ، رأفت (2011) ،" أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية والمحوسبة على الأداء المالي: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية الأردنية" ، مجلة الجامعة الاسلامية(سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد التاسع عشر العدد الثاني ،غزة فلسطين ص 1447-1465 .

34) كيسو ، دونالد و جيري ، ويجاندت ، تعريب حامد ، أحمد ،(2005) ، "المحاسبة المتوسطة "، الطبعة العربية الثانية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ص 69.

35) الليثي ، فؤاد محمد (2003) ، " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، نظرية المحاسبة "، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية ، ص 181-189 .

36) مبارك، حمد لله، (2004)،" تكنولوجيا المعلومات وآثارها على الإستراتيجية والهيكل التنظيمي والأداء: دراسة تحليلية لشركات التأمين الأردنية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن ، ص 50، 52 ،73، 76

37) محسن ، محمد ،(2008)،" مدى إلتزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة فلسطين ، ص 47-48.

38) محمد عزالدين،(2007)" دور تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي في الأقتصاد الإسلامي" ،مقالة علمية قدمت في المؤتمر العالمي السابع للإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ، المملكة العربية السعودية ، متوفر إلكترونياً على iei.kau.edu.sa/show_Res.aspx?site_ID=121&LNG=AR&RN=56908, accessed on 21/11/2012, P 310.

39) مشهور ، احمد ،(2002)،" انظمة المعلومات المحاسبية "،دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى ، عمان الاردن ، ص 85

40) مطر، محمد،(2004)،" دور المحاسب الإداري في القرارات"، مجلة المحاسب القانوني العربي،العدد1 ، ص 120.

41) مفتاح صالح ، و معارفي فريدة ،(2010) ، " متطلبات سوق الاوراق المالية – دراسة لواقع اسواق الاوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها "، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 7 ، ص ص 181 – 194 .

42) ميده ، ابراهيم ،(2009) ، "العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية – دراسة ميدانية على الشركات الاردنية الصناعية – "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 25 ، العدد الاول ، ص ص 525 – 552 ، 537.

44) ناعسة، محمد (2009) ،أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية على نجاح تلك النظم وأثر تطبيقها على الأداء المالي للشركات، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، العدد 2، المجلد 5.

45) هلالي حسين ،(2004) ، " تصميم وتقييم نظم المعلومات المحاسبية"، ندوة الدعم المؤسسي والمعلوماتي لعمل المراكز الاستراتيجية في الحكومة المصرية ، شرم الشيخ ـ مصر ، ص 12.

46) وادي رشدي ، و غنيم ماهر،(2007) ،" مدى جودة المعلومات التي تنتجها نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في بلديات محافظة غزة"،مجلة جامعة الأقصى ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني ، غزة فلسطين.

المراجع باللغة الانجليزية :

1) Almutairi, Helail and subramanian, Girish H. (2005), An Empirical Application of the Delone and Mclean Model in the Kuwaiti Private Sector, Journal of Computer Information system,Vol.45,No.3,P113.

2) Ariwa E. , & Eseimokuhom K.,(2008)," Financial Informatics Enterprise And Audit Risk In Developing Economy ", Journal of Yasar University , Vol. 11, Iss. 3, P 1509-1533, Nigeria ,

3) Barry E. Cushing & Romney B. Martshall,(2002), Accounting Information Systems, 6ed, Newyork, Addison Westey Pub., P. 6.

4) Deborah Beard,&Wen Joseph,(2007)," Reducing The Threat Levels for Accounting Information Systems Challenges for Management ,Accountants,Auditors, and Academicians, The CPA Journal – On Line- , Available at www.nysscpa.org/cpajournal/2007/507/essentials/p34.htm, accessed on 29/8/2012.

5) Gelinas, J. Sutton, S. And Oram A.,(2002)," Accouting Information Systems, Southwestern, Ohio, USA, P. 2.

6) Jessup, L. & Valacich, J. (2003). Information Systems Today, Prentice Hall , New Jersey, USA , P 46.

7) Laudon, C. Kenneth and Jane P. Laudon. (2002). Management Information. (7th ed.). Prentice – Hall, New Jersey, USA,P 58, 145,170

8) Malhotra, N. K. (2004), Marketing research, New Jersey: Prentice Hall, p 268.

9) Noor Azizi Ismail, and Malcolm king,(2007), “ Factors Influencing the Alignment of Accounting Information Systems in Small and Medium Sized Malaysion Manufacturing Firms “ , Journal of Information Systems and Small Business,Vol.1,No1-2,PP1-20.

10) Salehi M., & Abdipour A.,(2011),” A Study of the Barriers of Implementation of Accounting Information System : Case of Listed Companies In Tehran Stock Exchange”, Journal of Economics and Behavioral Studies, Vol.2,Iss.2, P. 76-85, Iran,

11) Wongsim Manirath, & Gao Jing,(2011),),” Exploring Information Quality In Accounting Information Systems Adoption”, IBIMA Publishing, Vol.2011, Article ID 683574,12 pages, on Line Avialable at, www.ibimapublishing.com/journals/CIBIMA/2011/683574/683574.pdf, accessed on 13/11/2012.

الملاحق

جامعة عمان العربية

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

الإستبانة

السادة الأفاضل ، تحية طيبة وبعد،،،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان :

" اثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية"

وذلك إستكمالاً لمتطلبا الحصول على درحة الماجستير في المحاسبة ، لذا أرجو منكم التكرم بتعبئة هذه الإستبانه دون تحيز لخدمة البحث العلمي، علماً بأن إجاباتكم ستعامل بسرية تامه لخدمة أهدافها فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

التاريخ / / 2012م

الباحث

نايف جحيش النصافي

أولا/ متطلبات ملء الإستبانة:-

يرجى التكرم بوضع علامة صح أمام العبارة الصحيحة التي ترونها سيادتكم متوافقة مع حال شركتكم الموقرة.

ثانيا/ البيانات الشخصية:

الجنس ☐ **ذكر** ☐ **أنثى**

العمر ☐ **أقل من 31 سنة** ☐ **31-40 سنة**
☐ **41-50 سنة** ☐ **51-60 سنة**

المؤهل العلمي ☐ **بكلوريوس** ☐ **دبلوم عالي**
☐ **ماجستير** ☐ **دكتوراه**

سنوات الخبرة ☐ **اقل من 5 سنوات** ☐ **5 سنوات وأقل من 10 سنوات**
☐ **10 سنوات وأقل من 15 سنوات** ☐ **15 سنة فما فوق**

المستوى الوظيفي ☐ **مدقق داخلي** ☐ **مراقب مالي** ☐ **محلل نظم**

ثالثاً/ فقرات الإستبانة :

التسلسل	الاسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المتغيرات المستقلة (نظم المعلومات المحاسبية)						
اولاً : إدخال البيانات المحاسبية						
1	تراجع المعاملة الإقتصادية من قبل المسؤولون في الدائرة المالية تمهيداً لإدخالها على نظام المعلومات المحاسبي.					
2	يتم الإستعانة بمدراء الدائرة المالية لتوجيه القيود المحاسبية عند إدخالها إلى النظام.					
3	تُرحل القيود المحاسبية إلى النظام المحاسبي من قبل مدراء الدائرة المالية.					
4	تتوفر آلية في نظام المعلومات المحاسبي المستخدم تساعد في رفض المعلومات المدخلة أكثر من مرة.					
5	يتم توليد رقماً إلكترونياً من قبل النظام يميز المعاملات الإقتصادية عن بعضها البعض.					
6	تنقل البيانات من واقع المستندات المؤيدة لها إلى وثائق الإدخال المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي حسب التعليمات الموجودة.					
7	تتعرض المدخلات بعد ترحيلها إلى النظام إلى تعديل نتيجة التدخل من قبل مستخدمي النظام.					

8	يتم ترتيب المعاملات الإقتصادية يدوياً قبل الإدخال لنظام المعلومات المحاسبي.					
9	تجرى عملية مطابقة بين المجاميع المسجلة يدوياً والمسجلة إلكترونياً بعد الإنتهاء من عملية الإدخال.					
ثانياً : معالجة البيانات المحاسبية						
10	يتم نقل البيانات الأصلية إلى وثائق الإدخال لنظام المعالجة حسب التعليمات المتبعة.					
11	يتم صيانة أجهزة الحاسب الآلي بصورة مستمرة لضمان دقة ما يتم إستخراجة من معلومات محاسبية.					
12	تعتبر أنظمة التشغيل المستخدمة في الشركة محمية من التدخل الخارجي (الأشخاص غير المصرح لهم بالدخول إلى النظام).					
13	تستخدم الشركة برمجيات متطورة لمعالجة البيانات المدخلة إلى النظام.					
14	يتم تحديد أسم مستخدم النظام عند تنفيذ عمليات المعالجة.					
15	التقنية المستخدمة في عمليات المعالجة تساهم في توفير معلومات دقيقة.					
16	توفر الضوابط الرقابية المستخدمة في عمليات التشغيل (مثل المجاميع ، المطابقات، العمليات الحسابية المزدوجة) حماية للبرمجيات المستخدمة.					

17	تـــوفر التقنيـــة المســـتخدمة في نظـــام التشـــغيل الإمكانيـــة لتخزين ما يتم معالجته من البيانات لفترات طويلة.					
18	آليـة المعالجـة المسـتخدمة تعتـبر مرنـة لدرجـة أنهـا تسـتوعب التغـيرات المهنيـة (التحـديث عـلى معـايير المحاسـبة والقـوانين المعمول بها) .					
19	يسـمح نظـام المعلومـات المحاسـبي بمعالجـة كـم هائـل مـن العمليات المحاسبية					
ثالثاً : مخرجات نظام المعلومات المحاسبي						
20	تقلـل المعلومـات التـي يـتم التقريـر عنهـا بواسـطة النظـام المستخدم عنصر المخاطرة أمام متخذي القرارات.					
21	تـوفر التقنيـة المسـتخدمة في النظـام إمكانيـة التحقـق مـن المعلومات قبل التقرير عنها.					
22	تـــوفر التقنيـــة المســـتخدمة في النظـــام إمكانيـــة إكتشـــاف الأخطاء قبل التقرير عن المعلومات.					
23	يـتم توثيـق المعلومـات في ملفـات خاصـة للتأكـد مـن أن مـا سيتم التقرير عنه صحيح.					
24	يـتم فحـص المجـاميع للعمليـات المنـوي التقريـر عنهـا للتأكـد من أن ما سيتم التقرير عنه صحيح.					
25	التقنيـــة المســـتخدمة في النظـــام تســـمح بتنفيـــذ خـــدمات جديدة متطورة عند الطلب.					
26	الضـوابط الرقابيـة المسـتخدمة في النظـام تضـمن دقـة مـا يـتم التقرير عنه من معلومات					

المتغير التابع (جودة القوائم المالية) **اولاً : الملائمة**						
27	**تساعد مخرجات النظام المستخدم على توقع نتائج مستقبلية تفيد متخذي القرارات.**					
28	**تساعد تقنية النظام المستخدم في إيصال المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب.**					
29	**لايوجد تشكيك من قبل الإدارة في جودة مخرجات النظام .**					
30	**إزداد رضى مستخدمي المعلومات المحاسبية عن سرعة ورود المعلومة في ظل إستخدام النظام المعمول به.**					
31	**قلل نظام المعلومات المستخدم من فرص إرتكاب الأخطاء المتعمدة.**					
32	**قلل نظام المعلومات المستخدم من الحيز الفردي في عمليات القياس .**					
ثانياً : الموثوقية						
33	**تعتبر مخرجات النظام المستخدم على درجة عالية من التطابق مع الظواهر الإقتصادية المراد التعبير عنها في التقارير المالية.**					
34	**تخلو مخرجات النظام المستخدم من التحيز في عمليات القياس المقصود(عدم إكتمال العمليات).**					
35	**تخلو معلومات النظام من التحيز في عمليات القياس غير المقصود(إسقاط أي إعتبارات مهمة من التقارير).**					

36	تمتاز مخرجات النظام المعمول به بتصوير حقائق صادقة دون حذف أو إستثناء تساعد الإدارة في بناء قرارات رشيدة.					
37	تمتثل أسس القياس العلمي للعمليات الإقتصادية في النظام المستخدم إلى المعايير المحاسبية المعمول بها في الكويت .					